

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
ارسل اشراكك عبر الواتس اب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 32

رقم العدد 573

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

الأحد 13 من شعبان 1447 هـ • 1 فبراير 2026 م

watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
ومكلمين 20

100%
منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com



بنك براقان يحافظ على أدائه المالي المتين ومرونته التشغيلية في 2025

20-19

الاقتصادية

ALEQTISADYAH



البنك الأهلي الكويتي يواكب عمله في رحلة بيت العمر بخصوصيات استثنائية وحصريّة من «أبيات»

21

عدد الصفحات 32

رقم العدد 573

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

الأحد 13 من شعبان 1447 هـ • 1 فبراير 2026 م

لماذا تراجععت مبادرات شركات الاستثمار وغاب الإبداع والتنافس؟

تقهقر الدور الريادي لشركات الاستثمار تجاه تطوير السوق المالي

01

شركات دورها منصب على تصدير السيولة والأموال لأسواق خارجية

02

آمال كبيرة على بنوك الاستثمار العالمية والكفاءات الوطنية التي استعانت بها في سد الفراغ المتسع

03

كانت شركات الاستثمار تتنافس تاريخياً على إدارة أموالها عبر المساهمة في صناديق بشكل نقدي أو عبر مساهمات عينية، تراجع مؤخراً، وتراجع التنافس مع تراجع دور شركات الاستثمار بشكل عام.

الساحة مفتوحة للأجانب

ويضيف المصدر أن الساحة حالياً شبه مهيأة وميسرة ومفتوحة أمام كبرى شركات الاستثمار الأجنبية لسد فراغ أنتجته الشركات المحلية.

وتابع بأن هناك آمال كبيرة معقودة على الكفاءات المحلية الوطنية التي تم الاستعانة بها من جانب الشركات والمؤسسات العالمية التي دخلت رسمياً السوق الكويتي، سواء «بلاك روك» أو «جولدمان ساكس»، مشيراً إلى أن أمام هذه الكيانات، التي تعد من رواد بنوك الاستثمار في العالم، فرصة ذهبية لحصد كثير من النجاحات وجذب كثير من السيولة المنظمة التي تبحث عن تنوع وأدوات حديثة.

في إدارة الأصول والثروات محصور بين شركتين أو ثلاث، فيما البقية بانت تضارب في السوق أو اتجهت للعقار وبعض الفرص الاستثمارية المباشرة عبر حصص في مصانع وشركات أغذية.

شركات يفترض أنها قيادية و"ليل نهار" تدعي الريادة والعمادة والتميز، وتعلن عن أرقام مليارية تحت إدارتها، وتحصل على "أعتى" الجوائز التقديرية، وتكاد تنافس على "نوبل" في السلامة والريادة المالية، لكن في المقابل بصمتها تجاه السوق وتطويره 0%.

ما الأسباب؟

هذه الظاهرة لها أسباب حتمياً، والتساؤل لماذا لم تبحث أي جهة عن تلك الأسباب وتقوم بدراستها وتقديم حلول؟ هل الأمر له علاقة بتسهيلات أو تشريعات أو إجراءات تحتاج إلى مرونة؟

العلاقة مع هيئة الاستثمار

يقول مصدر أنه حتى العلاقة مع هيئة الاستثمار، التي

المتابع للفراغ الذي يشهده السوق المالي، على صعيد الأدوات المالية والاستثمارية، يقف مندهشاً أمام تراجع دور شركات الاستثمار والذي تقهقر بشكل واضح كالشمس.

تاريخياً، قادت شركات الاستثمار ثورة تطوير السوق، والذي كان يشع نشاطاً على صعيد "الإدراجات"، «مبادرات الاستثمارات والدمج»، و "الأدوات الاستثمارية"، حيث كان في السوق بيع أجل وبيع مستقبلي وخيارات البيع والشراء، "الأوبشن"، وصناديق استثمارية تطرح أفكار جديدة وتنافسية بشكل متواصل.

حالياً تقهقر دور الصناديق، وأصبحت بلا أي أثر يذكر، ونسبة تداولاتها شهرياً أو ربع سنوياً، بالنسبة لحجم السوق، لا يكاد يمثل أي عمق أو ثقل يرسخ مؤسسية السوق ويعمق الأداء الاحترافي.

أغلبية الصناديق رؤوس أموالها محدودة بمبالغ متوسطة، ومؤخراً "خفت" بريقها وهذا الإقبال عليها.

حتى المحافظ الاستثمارية تراجع كثيراً، وبات التنافس

مشتريات

المحافظ 441.071 مليون دينار

بلغت مشتريات المحافظ الاستثمارية في 2025 نحو 441.071 مليون دينار، فيما بلغت المبيعات 447.064 مليون دينار كويتي، بصافي سلبي أيضاً بقيمة 4.993 مليون دينار كويتي. وتمثل سيولة المحافظ للسوق ككل نسبة 1.64%.

مشتريات

المؤسسات والشركات

13.775 مليار دينار

بلغت مشتريات المؤسسات والشركات 13.775 مليار دينار بنهاية 2025، وهي الأكبر قيمة على مستوى السوق بنسبة 51.4% من إجمالي قيمة السيولة في العام الماضي البالغة 51.4%.

مشتريات

الصناديق 2025 109.3 مليون دينار

في تأكيد على تراجع الدور الريادي لشركات الاستثمار، بلغت مشتريات الصناديق في 2025 109.318 مليون دينار، فيما بلغ البيع 115.134 مليون بصافي سالب قيمته 5.816 مليون دينار. وتمثل سيولة الصناديق 0.408% من إجمالي سيولة البورصة العام الماضي البالغة 26.762 مليار دينار.

القصة ليست نقص في الكفاءات ولا في السيولة، ولكن التنسيق غائب، والمبادرات غير متحمس لأسباب كثيرة، ووفقاً لمصدر استثماري رفيع، شركات كثيرة طرحت أفكار ولها مطالب بشأنها، ولكن...! الأمر نفسه يمكن قياسه من انسحاب شركة استثمار من تقديم خدمة صانع السوق رغم أنه كان لديها صفوة الشركات وأهمها وأكبرها قوة مالية.

انسحاب شركة من صانع السوق مر كسحابة صيف عابرة

872.058 مليون دينار إجمالي توزيعات 5 بنوك

305.996 مليون دينار توزيعات نقدية من «الوطني»

240.868 مليون دينار توزيعات نقدية من «بيتك»

203.927 قيمة توزيعات المنحة من «الوطني» و «بيتك» و «بوبيان»

«التجاري» يوزع 49.331 مليون دينار نقداً عن 2025



بلغت إجمالي التوزيعات النقدية والمنحة التي أوصت بها 5 بنوك هي «الوطني - بيتك - التجاري - بوبيان - برقان» نحو 872.058 مليون دينار كويتي، منها 649.465 مليون دينار توزيعات نقدية، و222.593 مليون دينار قيمة أسهم منحة مجانية. توزيعات «بيتك» لأسهم المنحة تبلغ 7% قيمتها 129.339 مليون دينار، بواقع 1.293 مليون سهم جديد.

فيما توزيعات «الوطني» المنحة قيمتها 43.713 مليون دينار بواقع 437.130 مليون سهم جديد. وتبلغ توزيعات البنك التجاري النقدية 49.331 مليون سهم، فيما تبلغ توزيعات «بوبيان» 30.871 مليون دينار نقداً، و30.875 مليون دينار على هيئة أسهم المنحة، بإصدار 308.757 مليون سهم جديد. فيما تبلغ توزيعات بنك برقان النقدية 22.399 مليون دينار و18.666 مليون قيمة توزيعات المنحة.

«الوطني» يصدر 437.130 مليون سهم جديد
بنسبة 5% منحة قيمتها 43.713 مليون دينار

«برقان» يوزع
41.065 مليون
دينار... 22.399
نقداً و18.666
قيمة المنحة

«بوبيان» يوزع
30.87 مليون
نقداً ومنحة
تعاادل 30.875
مليون دينار

«بيت التمويل»
يصدر 1.293 مليار
سهم جديد تعادل
7% منحة قيمتها
129.339 مليون دينار

صغار المساهمين في مواجهة غير متكافئة مع تكتلات تهيمن على شركات مشطوبة

هيئة الجمعيات العمومية صمام أمان يحتاج ضوابط إضافية

ضعف حضور المساهمين
للجمعيات العمومية
مدفوع بقناعتهم بضعف
التأثير وعدم الجدوى

إعلاء قيمة
المساهم ودوره
تتحقق بحضور
مباشر للرقيب

تحقيق كل مطلب عبر
الدعوى القضائية عبء
كبير على المساهم
وعلى مرفق القضاء



الإدراج، فإن الجمعية العمومية هي صمام أمان مهم وضروري، وما تحتاجه فقط هو تعزيز وإعلاء قيمة المشاركة للمساهم مهما كانت نسبة ملكيته.

غير معقول

يقول قانوني وكيلاً لمجموعة من المساهمين أنه من غير المعقول أن يتم انتزاع كل حق للمساهم عبر القضاء، في ظل وجود جهات عديدة معنية بالإشراف على الشركات.

وأضاف أن هناك الكثير من الدعاوى يتم تحريكها للحصول على مطالب هي في الأساس حق مستحق للمساهم، بدليل حصول المدعي على أحكام لصالحه. وأضاف بأنه من الجدوى الاستثمارية لصالح السوق المالي عموماً أن يكون هناك نظام مغاير، بحيث يُفصل في مطالب المساهمين العادلة من خلال الدرجات الرقابية الأولية، على أن تنتقل لساحات لقضاء القضايا الخلافية المعقدة.

والتنافسية للأسواق هو تعزيز الرقابة بأعلى درجات الحماية للمساهم، فالأمان الاستثماري الناجع هو الأساس، وبالتالي وفي ضوء وجود أكثر من جهة إشرافية ورقابية يمكن التنسيق بين كل الجهات بالتخصص وتبادل المهام في حضور الجمعيات العمومية.

وفي هذا الملف يمكن عمل نظام للحضور الرقابي الدائم بين الجهات.

أيضاً هناك حلول عديدة أخرى لتطوير الرقابة، منها نموذج البنك المركزي بطلبه سابقاً تصوير الجمعيات العمومية.

أعداد الشركات المشطوبة

في ظل كثرة الشركات المشطوبة من السوق وخروجها بعيداً عن الخضوع لبعض الضوابط، مثل الإفصاحات المستمرة، وتراجع بعض الالتزامات عليها مقارنة بوجودها تحت المجهر في حالة

في الوقت الذي وجد فيه صغار المساهمين أنفسهم وجهاً لوجه مع الشركات المشطوبة من الإدراج، خصوصاً التي خرجت من مقصورة الإدراج منذ سنوات، وتحتوي على مخالفات كبيرة وجسدية، ودرجة تعاونها مع المساهمين صفر، وما زالت تواصل ممارسة هوايتها في المواردية والتواري، أصبح الوضع يحتاج إلى مراجعة من واقع الشكاوى، ووضع الضوابط اللازمة التي تعزز من قيمة المساهم وتعزز من قيمة الجمعية العمومية كسلطة رقابية.

التنسيق الإشرافي

تقول أوساط استثمارية أن أول خطوة في إعادة هيئة الجمعية العمومية وتعزيز حضور المساهم وإعلاء قيمته مهما كان حجم ما يملك من أسهم، هو حضور ممثل للجهات الإشرافية، بحيث يكون هناك تقرير لاحق لانعقاد الجمعية، ويكون حضور الرقيب لضمان العدالة وحق المساهم في التأثير والحصول على أبسط حقوقه. للمساهم حق في الحصول على التقرير السنوي الذي يتضمن البيانات المالية، وذلك بشكل منظم وقبل موعد انعقاد الجمعية بوقت كافي، وضمان عدم غل يد المساهم في توجيه الأسئلة، وكذلك صحة مكان انعقاد الجمعية العمومية المعلن في دعوة الانعقاد.

وتقول مصادر أن أي جمعية عمومية تضلل المساهم في مكان الانعقاد أو التوقيت، أو يثبت منعها التقرير السنوي يجب أن يكون الاجتماع لاغي وغير صحيح.

جزء من الجمعيات يمر بمن حضر في الجولة الثانية بعيداً عن أعين صغار المساهمين أو مشاركتهم، حيث أن عدم حضورهم مدفوع بالدرجة الأولى بقناعتهم بعدم الجدوى وعدم التأثير.

ضمان القيمة التأثيرية لكل مساهم سيكون خطوة مهمة في طريق تعزيز الرقابة وتفعيل المشاركة، والتي من شأنها أن تحقق جزء مهم في انضباط مجالس الإدارات، والتي تؤدي في نهاية "النفق" إلى تخفيف العبء الرقابي على كل الجهات المعنية.

الشركات شرائح

جزء من نمو السوق المالي وجاذبية رؤوس الأموال

استمرار هبوط السوق يرفع مسؤولية الشركات تجاه تفعيل شراء أسهم الخزانة

3 تعزيز الشفافية حيث أن ذلك السلوك يعزز من الثقة أكثر، ويحفز المساهمين على التمسك بمراكزهم الاستثمارية، خصوصاً وأن الاضطرابات الجيوسياسية تدفع المستثمرين إلى اتخاذ قرارات مدفوعة بضغوط نفسية بعضها غير مبرر. كانت شركة «بيوت القابضة» قامت مؤخراً بزيادة رصيد أسهم الخزانة في مرحلة تشهد تذبذب في أسعار الأسهم عموماً، تحت ضغط تداعيات خارجية جيوسياسية وليست لأسباب مرتبطة بالأداء المالي لغالبية الشركات، وهذا السلوك الإيجابي يجب أن يتسع ويسود من جموع الشركات خلال المرحلة المقبلة، خصوصاً وأنه ضمن المسؤولية وأحد عوامل تعزيز الثقة.

وتنادي أوساط استثمارية بضرورة تطوير تلك الممارسة بالإفصاح عن عمليات شراء أسهم الخزانة، خصوصاً وأن هناك شركات تمارس الحق من دون أن تكون المعلومة معروفة لجموع المستثمرين والمهتمين بالسوق المالي.

مع استمرار الهبوط والضغط النفسي على السوق مدفوعاً بالتوترات الجيوسياسية، حتى تجاهل بعض الأرقام الجيدة والتوزيعات الإيجابية، أصبح هناك مسؤوليات على مجالس إدارات الشركات وذلك لتعزيز الثقة، ومن أهم وأبرز هذه المبادرات:

1 سرعة الإعلان عن النتائج المالية عن العام الماضي 2025، خصوصاً وأن أكبر الكيانات والتي تخضع للموافقات المسبقة أعلنت عن نتائجها، وشركات أخرى أعلنت منذ فترة قياسية، وحتى الجمعيات العمومية حددتها بشكل سريع وعاجل، ما يفتح الباب أمام إمكانية تحقيق ما حققه الآخرون من سرعة في كشف النتائج.

2 تفعيل حق شراء أسهم المنحة، وهو خيار متاح للشركات حتى هامش 10%، لكن المبادرة ذاتها تعزز الثقة أمام المساهمين وتخفف من حدة الضغوط النفسية على المساهمين خصوصاً الأفراد.

أرقام X الميزانية

تعاملات الأطراف ذات الصلة

60.22 مليون دينار مصروفات «بيتك»
مع الأطراف ذات الصلة

البنك التجاري:	البنك الوطني:	بنك بوبيان:	بيت التمويل الكويتي:
الإيرادات: 55.159 ألف دينار	الإيرادات: 2.450 مليون دينار	الإيرادات: 6.903 مليون دينار	الإيرادات: 6.903 ألف دينار
المصروفات: 788.868 ألف دينار	المصروفات: 1.308 مليون دينار	المصروفات: 3.055 مليون دينار	المصروفات: 60.226 مليون دينار

تضمنت البيانات المالية المعتمدة من البنك المركزي عن 2025 للقطاع المصرفي، والتي تم إعلانها من 4 بنوك كبرى حتى الآن تعاملات مع الأطراف ذات الصلة بمبالغ متفاوتة، وجاءت كما يلي:

في خضم المتغيرات والتحديات التي واجهتها إحدى المجاميع، يتساءل مراقبون عن مصير كفالة قدمتها بقيمة 2 مليون دينار كويتي، هل تم تسهيلها؟ هل سيتم استردادها؟ خصوصاً وأن موقف العطاء والعقد الذي كانت قدمته وجاء الأعلى لم يكتب له النجاح.

2 مليون دينار كفالة قدمتها
شركة لمشروع تنموي ضخم...
هل تعلن عن مصيرهم؟

صندوق الأسرار:

1 ما هو الحد الأقصى للفراغ بالنسبة للرئيس التنفيذي في الشركات، وخصوصاً إذا كان مرخص لها؟ ... هل هناك سقف قانوني لهذا الفراغ؟ وهل الأموال والأصول والعائد للمستثمرين في مأمّن، خصوصاً إذا استمر الفراغ لفترات مالية متتالية؟ وما هو سر الفشل المتتالي والمتواصل في هكذا ملف؟

2 لأول مرة تعاني شركة في إيجاد كفاءات لعضوية مجلس الإدارة، بالرغم من أنه من المناصب ذات الواجهة، ناهيك عن المكافآت في اللجان والمكافأة السنوية.

3 طويت الصفحة ... مجموعة خدمية انتهت كافة عملياتها وتم تسليم كل مهامها لكيان وطني من المؤمل أن تنعكس المهمة على نتائجه وأعماله. الشركة بالكامل كانت قائمة على المشروع، وبعد انتهائه ليس لها أي مهام أو بدائل تشغيلية داخل السوق وتعتبر في طور التصفية.

4 قالت مصادر متابعة أن هناك إعلان قريب يتعلق بكيانين تشغيليين، بشأن مشروع وملف اندماج.

5 مجموعة تقوم بعملية اصطناع أحداث وهمية، وتصدر واقع مغاير لما يجري على أرض الواقع، اعتقاداً بأن هذه السيناريوهات باتت ذات أثر على السلوك العام وذات تأثير توجيهي.

6 قدم أحد البنوك عرض سعر جيد لإحدى الشركات الاستثمارية بخصوص تمويل كبير، والشركة فضلت الهامش الجديد الذي يقل عن بنك آخر كانت ترتبط فيه الشركة ولم تستخدمه، وقامت بالتوقيع مع البنك الجديد ... الشركة تطبق قاعدة الأفضل سعر لصالحها.

7 ما تم الإشارة إليه بشأن المبالغات في التقييم للعقارات المرهونة من جانب إحدى الشركات والمجاميع تكشفه هوامش الربح الضئيلة من الصفقات المتتالية، الملف يحتاج تدقيق.

8 انتهى أحد التحالفات من تأسيس شركة جديدة لإدارة مشروع عقاري، وستقوم بتوقيع العقد الرسمي في غضون أسبوعين تقريباً.

9 مجموعة، بعدما كانت شهيتها منفتحة على السوق والإدراجات تراجعت إلى الصفر حالياً، حيث تبدي انفتاحاً على بيع حصة الأغلبية في شركة تابعة، لكن العائق هو السعر الذي تبالغ فيه، في وقت يرى أصحاب النظرة الاستثمارية في السوق أن ما يعرضونه من سعر هو القيمة العادلة.

10 نقاش بين شركة استثمارية وملاك شركة مقبلة على الإدراج في أن يكون الطرح والإدراج في توقيت مناسب للسوق، ما يعني أن الأجواء الحالية غير مواتية لهكذا عملية، خصوصاً إذا طال أمد تلك التوترات المربكة.

11 خسارة حكم مؤخراً تكشف تعسف وتعنت المدعي وإفلاسه في ذات الوقت.

12 أحد المضاربين قام بعملية ترويج قوية بشأن سهم سيسجل مستويات قياسية في حال فاز بمشروع محدد، لكن لم يتحقق شيئاً من وعوده، والجميع عليه الحذر في التعامل مع مثل هذه الوعود وتجاهلها، خصوصاً وأن جميع هذه الوعود ما هي إلا "هواء".



«مال عمك ما يهملك» كان تاريخاً ومضى!! التدوير للمناصب يكشف الفضائح والفساد... والاحتكار يعني الاستثمار



مقولة أو قاعدة أو مثل «مال عمك ما يهملك»، كان صرحاً من خيال فهوى ومضى وانتهى و «ولّى» ، هذا ما يجب أن يعيه الشاب الوديع صاحب الابتسامة الصفراء التي لا تزال تطل من «الحلية» التركيب التي لا تستقيم ولا تتناسب مع شخصية لها تاريخ وإرث من التلاعبات، والشاهد عليه يراها في كل اجتماعاته. ملفات المال العام التي يتم متابعتها ووضعها على طاولة «العناية المركزة»، هي ملف شامل ومتكامل لا يتجزء ولا ينفصل ولا ينقسم، وبالتالي متابعة المال العام وحمايته هي مرادفات تقابل بعضها البعض.

المساهمات والملكيات والحصص الاستثمارية الأقلية والأغلبية كلها تقع ضمن دائرة ومفهوم صيانة وحماية المال العام.

متابعة ملفات المال العام تشمل إدارتها وحمايتها من الإدارة غير الحصيفة، أو الإدارة غير الجيدة المتمصلحة على حساب هذه المساهمات التي تمثل أغلبية مقابل أقلية، لذا فقد باتت من الضروريات التي تستوجب المراجعة، في خضم ملفات كثيرة نضجت وتم نفث الغبار عنها.

في كل دول العالم الأموال العامة لها حرمة وقديسية خاصة، واستغلالها لا يقل درجة واحدة عن التعدي عليها، وكذلك انتقاء الكفو والأمين والحريص عليها هو من الأجديات والبديهيات، بل وأهم خطوة في سلم التصحيح.

الاحتكار للمناصب أيضاً لا يقل أهمية وضرورة عن احتكار السلع والخدمات والأنشطة الاقتصادية، فلغة التدوير وتجديد الدماء في المؤسسات والشركات والكيانات الاقتصادية والتجارية هي من أهم خطوات حماية المال العام، حيث تقضي على بناء «الشللية» واستغلال الكيانات لمصالح خاصة طويلة ومتوسطة الأجل.

عدم ترك «الخيوط والمخيوط» بيد رئيس مجلس إدارة شركة أو رئيس تنفيذي يصدر من واجهة ويخفون حقائق ملفات، ويوفقون أوضاع بالتفاهات باستخدام سلاح المكافآت والمنافع الشخصية، خصوصاً العينية منها، ملفات جديرة بالاهتمام والتدقيق.

استخدام كيانات فيها مساهمات عامة في ضرب خصوم أو إضعافهم واستخدام بياناتهم ومعلوماتهم، أو التأثير عليهم أو التعنت بالتفاوض معهم رغم التساهل مع آخرين، أيضاً ملفات يجب أن تختفي باختفاء «النواطير» التي تنفذ توجيهات أقاليم تستفيد أكثر مما تُنفذ.

تبقى هناك

ودوران عداد السنين.

الشركات تحتاج نفثه «غير شكل»، تجديد وتحديث، مراجعة عميقة وشاملة ودقيقة، وكشف على الذمم في الداخل والخارج.

ترسيخ مبدأ التدوير لمناصب مجالس الإدارات العليا يعني وضع هذه المناصب على سكة الانضباط والالتزام والمسائلة، لكن عندما

يضمن رئيس أن المنصب «في المخبة»

عقد أو عقدين، فهذا أكبر حافز

لارتكاب ما يحلوا له من

مخالفات.

قاعدة في غاية الأهمية، وهي أن استمرار احتكار المناصب العليا في الشركات والكيانات التي تحتوي على أموال عامة مبدأ مضاد لأبسط قواعد الحوكمة، فاحتكار المناصب يعني استمرار الفساد واستمرار التغطية عليه، واستمرار معالجته بالتقادم وطمس معالمه وتضييع الأدلة والبراهين مع تراكم الأرقام وتعدد الميزانيات

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية

تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية

وفرقت من النواطير والشخصيات الكرتونية

وعرابي السطوع على الأصول

الجوهرية المحلية والدولية.

الأرباح لا تُقاس بما يُوزع... بل بما يُبنى

بقلم - خالد محمد المطوع



لم تعد النتائج المالية أو توصيات التوزيعات السنوية حدثاً يُبنى عليه قرار استثماري بحد ذاته. فما إن تُعلن الأرقام، حتى تتحول سريعاً إلى تحصيل حاصل، بينما ينتقل المستثمر المحترف إلى السؤال الأهم: ماذا بعد؟ الأسواق المالية الناضجة لم تعد تقيس النجاح بمن يتصدر الأرقام، بل بمن يتقن توظيفها. فالتجارب العالمية أثبتت أن مجالس الإدارات الكبرى لا تتنافس على الربحية وحدها، بل على الرؤية: كيف يُعاد تشكيل نموذج الأعمال؟ وكيف تتحول الأرباح إلى محرك لنمو مستدام متعدد السنوات؟

وعليه، فإن معركة الربحية لم تعد مسألة من يوزع أكثر، بل من يوظف أرباحه لصناعة الهيمنة القادمة. وعندما تتقارب أرباح البنوك الكبرى، يصبح الفارق الحقيقي في قدرة المؤسسات على تحويل تلك الأرباح إلى توسع إقليمي، وبناء منصات مالية رقمية، ونماذج أعمال قادرة على الاستمرار. وتؤكد هذه الحقيقة تجارب مؤسسات عالمية كبرى؛ فمجلس إدارة JPMorgan أقر توزيعات ربع سنوية مع برنامج إعادة شراء ضخ، بالتوازي مع إنفاق استثماري يتجاوز 100 مليار دولار سنوياً لبناء الهيمنة الرقمية والذكاء الاصطناعي. وفي السياق ذاته، رفعت Microsoft توزيعاتها مع ضخ استثمارات غير مسبوق في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي. هذه النماذج تؤكد أن الأرباح ليست نهاية الدورة المالية، بل بداية دورة قيادة جديدة تُبنى بالرؤية لا بالأرقام.

في الكويت، بدأت البنوك بالفعل توظيف أرباحها لبناء مستقبل رقمي أكثر تطوراً، إلا أن الفارق ما زال قائماً بينها وبين نماذج الهيمنة الإقليمية التي أرسنها المؤسسات المالية العالمية الكبرى. فالانتقال من تحسين الأداء إلى صناعة القيادة يتطلب ما هو أبعد من إدارة الأرباح، ويتطلب رؤية واضحة لتحويلها إلى منصات مالية رقمية عابرة للحدود ونماذج أعمال قادرة على المنافسة طويلة الأجل.

لم تعد الأرباح السنوية معيار القيادة، بل اختبارها. فالتاريخ المالي لا يذكر من وزع أكثر، بل من بنى نموذجاً أقوى وأطول عمراً. وفي عالم تُدار فيه البنوك كمنظومات رقمية تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي والتوسع الإقليمي، يصبح الاكتفاء بالتوزيعات المرتفعة دون رؤية استثمارية شاملة قراراً دفاعياً لا قيادياً.

السؤال الحقيقي الذي سيواجه مجالس الإدارات في الكويت لم يعد: كم وزعنا هذا العام؟ بل: ماذا نبني بهذه الأرباح؟ وأين سنقف بعد خمس سنوات؟

فهنا فقط تُصنع القيادة المصرفية، وهنا فقط تتحول الأرباح من رقم محاسبي إلى قوة اقتصادية حقيقية... أو تُهدر كفرصة تاريخية لا تتكرر.

آسيا، وإدارة الثروات، والذكاء الاصطناعي. الرسالة كانت واضحة: الأرباح ليست للتوزيع فقط، بل لإعادة تشكيل البنك استراتيجياً. ولا يقتصر هذا النهج على HSBC، إذ تتبنى بنوك أوروبية كبرى مثل Santander وBBVA ربط توزيعات الأرباح بأهداف استراتيجية طويلة الأجل، مع استهداف عوائد على رأس المال تتجاوز 26% بحلول 2028. في هذه النماذج، تُدار الأرباح كجزء من رؤية متعددة السنوات، لا كموسم سنوي ينتهي بانتهاء الجمعية العمومية. وقد تشكّل عالمياً نمط واضح لمجالس الإدارات الرائدة يقوم على توزيع متوازن للأرباح:

- ثلث يعود للمساهمين عبر التوزيعات وإعادة شراء الأسهم.
- ثلث يُضخ في الاستثمار بالمستقبل، من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي إلى التوسع والاستحوادات.
- ثلث يُخصص لتعزيز المتانة المالية وإعادة هيكلة نموذج النمو.

الرؤية هنا ليست شعاراً تسويقياً، بل مسار واضح يعكس كفاءة مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي. رؤية تعني أن الكيان يتحرك وفق خطة استراتيجية مدروسة، لا وفق تقلبات السوق أو ردود الفعل قصيرة الأجل.

في الأسواق التقليدية، تتجه الأنظار عادة إلى من يحقق أرقاماً أعلى، لكن التجارب العالمية المحترفة كشفت أن القيادة المؤسسية الحقيقية تُبنى عندما تتحول الأرباح من نهاية دورة مالية إلى بداية دورة جديدة لإعادة الابتكار وإعادة التموضع. فمجالس الإدارات الرائدة لا تسأل فقط: كم حققنا؟ بل: كيف سنبقى في الصدارة؟

من بين النماذج العالمية البارزة، يبرز نموذج HSBC فيما يمكن وصفه بـ«إعادة الهيكلة بالرؤية». إذ أعلن البنك استهداف توزيع أرباح بنحو 50% مع الالتزام بقيود رأس المال، إلى جانب برامج إعادة شراء أسهم وتوزيعات مرحلية، بالتوازي مع إعادة هيكلة استراتيجية تهدف إلى خفض التكاليف بنحو 1.5 مليار دولار سنوياً، وإعادة توجيه الاستثمارات نحو



الذكاء الاصطناعي ودوره في تطوير التقنيات المالية الحديثة للبنوك

بقلم - د. محمد غازي المهنا

دكتورة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال

m7md_almuhanah@hotmail



التقنية المالية: هي التكنولوجيا والابتكار الذي يهدف إلى التنافس مع الأساليب المالية التقليدية في تقديم الخدمات المالية. إنها صناعة ناشئة تستخدم التكنولوجيا لتحسين الأنشطة في التمويل. من خلال هذا البرنامج سيتعرف المتدرب على أساسيات التكنولوجيا المالية، والإجراءات الأمنية، وطرق إدارة المخاطر المرتبطة بها.

التقنيات المالية (FinTech) هي دمج التكنولوجيا الحديثة في الخدمات المالية لتحسين كفاءتها، وسرعتها، وإتاحتها رقمياً، بهدف منافسة أو تعزيز الأساليب التقليدية. تشمل تطبيقاتها الدفع الإلكتروني، والإقراض الرقمي، والعملات المشفرة، والتداول الذكي عبر الهواتف، مما يوفر خدمات سريعة وآمنة للمستخدمين والشركات.

وعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تُستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال، وتبادل العملات، وحساب نسب الفائدة والأرباح، ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات، وغير ذلك من العمليات المصرفية".

كما عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية". تعتبر التكنولوجيا المالية (FinTech) أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في العمليات المالية. تلعب هذه التكنولوجيا دوراً حاسماً في تعزيز الثقة بين الشركات وعملائها والمستثمرين، وذلك من خلال توفير أدوات ووسائل تسهل متابعة العمليات المالية وتسجيلها بدقة.

كيف تؤثر التكنولوجيا المالية على القطاع المالي؟

بالنسبة للمؤسسات المالية، يمكن للتكنولوجيا المالية أن تسد فجوة الوصول إلى الخدمات المالية، بحيث تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على نفس الخدمات المالية التي تحصل عليها الشركات الكبيرة. أما بالنسبة للمستهلكين، فهذا يعني الوصول إلى عروض مالية أكثر تنوعاً وتوسعاً، بما في ذلك العملاء الذين لا يحصلون على الخدمات الكافية من النماذج المالية التقليدية.

ما هو دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي؟

ساهمت التكنولوجيا المالية في فاعلية مجال إدارة المخاطر للقطاع المصرفي من خلال تبني العديد من التقنيات الحديثة، منها: حيث يقوم المصرف من خلال استخدام هذه التكنولوجيا بتحليل البيانات الخاصة بالعملاء، ومثال ذلك: تكنولوجيا البيانات الضخمة (Big Data) لتحليل البيانات الخاصة بطالبي القروض، لمعرفة سلوك العميل الاقتصادي.

مستقبل العمل والأعمال والابتكار بحلول عام 2030

إن تقارب كل هذه التقنيات - الذكاء الاصطناعي 2.0، والروبوتات، والحوسبة الكمومية، والواقع المعزز/الواقع الافتراضي، وتقنية سلسلة الكتل، والاتصال الفائق، والتكنولوجيا الحيوية، والطاقة المستدامة، والتنقل الذكي، والتحليلات التنبؤية - سيخلق عالماً جديداً تتعايش فيه الحقائق المادية والرقمية بسلاسة

وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والواقع المعزز/الواقع الافتراضي، وتقنية سلسلة الكتل، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا المستدامة، والحوسبة الكمومية.

ما هي أفضل 5 شركات في مجال الخدمات المالية؟

تُعتبر كلٌّ من JPMorgan Chase & Co، وBank of America Corp، وWells Fargo & Co، وCitigroup Inc، وThe Goldman Sachs Group Inc أكبر خمسة بنوك في الولايات المتحدة في عام 2021 من حيث الإيرادات.

ما هي المنصات المالية الأعلى تقييماً؟

توجد ثلاث منصات تداول أثبتت جدارتها للمتداولين من جميع المستويات، بدايةً من المبتدئ وحتى الاحترافي. وهذه المنصات هي: إيتورو (eToro)، وفينكو بنك (Fine-coBank)، وإنتراكتيف إنفستور (Interactive Investor).

ما هي أهم التقنيات في عام 2025؟

في عام 2025، نتوقع أن يكون للذكاء الاصطناعي والجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي تأثير كبير على أولويات الشركات، وكذلك على العديد من المجالات التكنولوجية المجاورة، مثل الروبوتات، وسلاسل التوريد، ومزيج الطاقة في المستقبل.

ما هي التقنيات الخمس المتقدمة؟

أفضل خمس تقنيات متقدمة هي: الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، وتقنيات الطاقة الخضراء، والتكنولوجيا الحيوية والطباعة الحيوية ثلاثية الأبعاد، وتقنيات الكم والفضاء، وإنترنت الأشياء مع البنية التحتية الذكية.

ما هي أحدث التقنيات التي نمتلكها اليوم؟

يُعد الذكاء الاصطناعي في طليعة التطورات التكنولوجية، إذ يمكن الآلات من أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشرياً. ويشمل ذلك قدرات مثل معالجة اللغة الطبيعية، والتعرف على الصور، والتحليلات التنبؤية.

ما هي التقنيات المالية؟

تتكون التقنيات المالية (FinTech) من كلمتين (Finance) مالية و (Technology) تكنولوجيا، وتشير في معناها الواسع إلى تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية، وتشمل تشكيل واسعة من الخدمات المالية كالإقراض، والاستثمار، والدفع، وإدارة المخاطر، وتحليل البيانات، والتأمين، وإدارة الثروة.

وبحسب تعريف مجلس الاستقرار المالي (FSB) (2017) (Financial Stability Board)، فإن التقنيات المالية هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.

أبرز مجالات وتقنيات FinTech:

المدفوعات الرقمية والمحافظ الذكية: مثل تطبيقات الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية P2P، ونقاط البيع الذكية.

الإقراض البديل والتمويل الجماعي: منصات تمويل سريعة تتجاوز التعقيدات البنكية التقليدية.

إدارة الثروات والاستثمار الآلي (Robo-advisors): تطبيقات تستخدم الذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات مالية واستثمار تلقائي.

البلوكشين والعملات المشفرة: تقنيات لتأمين المعاملات والعملات الرقمية.

تكنولوجيا التأمين (InsurTech): رقمنة خدمات التأمين وإدارة المخاطر.

فوائد وأهمية التقنيات المالية:

تعزيز الشمول المالي: تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف الذكية.

زيادة الكفاءة والسرعة: أتمتة المعاملات وتقليل الوقت والجهد.

خفض التكاليف: توفير خدمات مالية بتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات التقليدية.

ما هي أنواع التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية؟

مثل استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وإنترنت الأشياء، والهواتف الذكية في تحسين خدمات التأمين.

خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة: من أكثر الخدمات شيوعاً بين المستخدمين العاديين، وتشمل مختلف خدمات إرسال الأموال واستلامها عبر الهاتف، مثل المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات المدفوعات، والتطبيقات البنكية.

ما هي البنوك التقنية المالية؟

بنوك التكنولوجيا المالية تعمل هذه البنوك عادةً عبر الإنترنت بالكامل، دون فروع فعلية، وتقدم مجموعة من الخدمات المالية. وهي تستفيد من التكنولوجيا لتزويد العملاء بتجربة مصرفية سلسة وسهلة الاستخدام، وغالباً ما تكون أكثر فاعلية من حيث التكلفة.

ما هي الأنواع المختلفة للتقنيات المالية؟

وتشمل هذه الخدمات المصرفية الرقمية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الرقمية، ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير، والمستشارين الآليين، والتداول الخوارزمي، وتكنولوجيا التأمين، وتقنية البلوك تشين والعملات المشفرة، والتكنولوجيا التنظيمية، ومنصات التمويل الجماعي.

تشمل أفضل 10 تقنيات حديثة: الذكاء الاصطناعي،



الذهب.. قليل دائم أفضل من كثير منقطع!!

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الاعمال



يبحث المستثمرين عن أفضل الطرق والأساليب الاستراتيجية لتعظيم العوائد على الاستثمار. وتساهم الاستثمارات في مجارة التضخم وتعزيز الملاحة المالية للأفراد والشركات. وفي هذا البحث، قامت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، بدراسة تأثير العامل الزمني على شكل الاستثمار والعوائد، وذلك من حيث استثمار 2,400 دولار - على سبيل المثال - في الذهب، خلال سنتين اثنتين. وفي هذا البحث، قامت الشركة بدراسة أثر الاستقطاع الشهري، مقابل الربع سنوي، النصف سنوي، والسنوي، على حجم القيمة المحصلة، القيمة المالية، بالإضافة إلى العوائد على الاستثمار.

الشراء البسيط في كل شهر

تقوم الحالة الأولى من حالات الاستثمار على أساس استقطاع مبلغ 100 دولار شهرياً، ولمدة 24 شهر. وتوضح نتائج أبحاث شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، بأن حجم الذهب الذي تم تحصيله كان 0.8534 أونصة، بقيمة 3,692 دولار، بعوائد على الاستثمار كانت 53.8%.

الشراء المتوسط الربع سنوي

وفي هذه الحالة، يقوم المستثمر بتجميع جزء من المبلغ بقيمة 300 دولار، والاستثمار بشكل ربع سنوي. ولذلك فإن المحصلة في هذه الحالة كانت 0.8261 أونصة، بقيمة تبلغ 3,574 دولار، ونسبة عوائد بلغت 48.9%.

شراء الذهب في كل 6 أشهر

وتقوم الحالة التالية على أساس توفير المبلغ والذي بلغ 600 دولار، والاستثمار بالذهب في كل 6 أشهر. وتشير النتائج هنا بأن حجم الذهب المحصل كان 0.8018 أونصة، بقيمة 3,469 دولار، وبعوائد تقدر بـ 44.5%.

الشراء السنوي الكبير

أما الحالة الأخيرة في هذه الدراسة، فإنها تتناول محور تخزين المصادر المالية المطلوبة، وقيمتها 1,200 دولار، وشراء الذهب بسعر السوق، مرة في كل عام. وتشير نتائج شركة اكسبر للاستشارات، بأن حجم الذهب المكوّن سيكون 0.729 أونصة فقط، بقيمة تقدر بحوالي 3,154 دولار، ونسبة عوائد على الاستثمار بلغت 31.4%.

ومما سبق، يمكن استنتاج أن شراء الذهب بشكل قليل مستمر، أفضل من الشراء بطريقة الدفعات الكبيرة المتقطعة، وذلك بنسبة زيادة مقدارها 17.1%. إذ أن الاعتماد على مثل تلك الاستراتيجيات قائم على أساس اقتناص كل نقطة تداول وعدم تضييعها، خصوصاً وأن الأحداث الجيوسياسية والعالمية مهيمنة على شكل سوق المعادن الثمينة. والجدير بالذكر بأن سعر الذهب والفضة - في فترة إعداد هذا التقرير في ٢٩/١/٢٠٢٦ - كان 5,590 دولار لكل أونصة و 119 دولار للأونصة - على التوالي.



Nayef A. Bastaki

EXCPR Founder & MD

Consultancy and Business Management Co.

Gold strategy © 406.1.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com

الجزء الثالث والأخير: البُعد الدولي

من «مجرد اتصال» إلى «ذكاء سيادي»:

الدروس العالمية: كيف تتصارع أمريكا والصين وأوروبا على عرش الذكاء الاصطناعي؟

(3/3)

بقلم - م. محمد عباس

مسؤول إقليمي سابق لنظم المعلومات بالبنك الدولي والأمم المتحدة
ومستشار الذكاء الاصطناعي

moh148@gmail.com



من الإقليمي إلى العالمي

في الجزأين السابقين من هذه السلسلة، استعرضنا المشهد المحلي الكويتي ثم البُعد الإقليمي لدول الخليج والشرق الأوسط وأفريقيا. اليوم، نُكمل الصورة برصد المشهد العالمي، حيث تتصارع ثلاث قوى كبرى - الولايات المتحدة والصين وأوروبا - على ما بات يُعرف بـ«الحرب الباردة الجديدة للذكاء الاصطناعي».

هذا الصراع ليس تقنياً فحسب، بل جيوسياسي واقتصادي بامتياز. البيانات أصبحت «النفط الجديد»، والرقائق الإلكترونية تحولت إلى «سلاح استراتيجي»، فيما باتت مراكز البيانات ومصانع الذكاء الاصطناعي تُعامل كأصول أمن قومي. فهم هذا الصراع ضروري لأي صانع قرار في منطقتنا يسعى لرسم استراتيجية تحالفات ذكية.

الرقاقة الصينية المفردة أقل كفاءة.

سلاح الطاقة الرخيصة

ما يُمكن هذه الاستراتيجية هو امتلاك الصين لطاقة كهربائية وفيرة ورخيصة، بفضل استثمارات ضخمة في الطاقة الشمسية والرياح والنووية، إضافة إلى دعم حكومي لمراكز البيانات التي تستخدم رقائق محلية. هذا يسمح للصين بتشغيل منظومات أقل كفاءة من ناحية الطاقة وبتكلفة تنافسية.

البديل «المفتوح المصدر»

تتبنى شركات صينية مثل «علي بابا» و«تينسنت» استراتيجية نشر نماذج ذكاء اصطناعي «مفتوحة المصدر» (Open Source) عالمياً. هذا التوجه يُتيح للدول النامية الوصول لتقنيات متقدمة دون الارتباط بالبنية التحتية الأمريكية، ويُعتبره البعض مفتاح «السيادة الحقيقية». النماذج الصينية مفتوحة المصدر باتت تحقق مستويات أداء منافسة جداً، مما دفع خبراء التحذير من احتمال تقدم صيني في هذا المجال.

التحدي الصناعي

نقطة الضعف الصينية تكمن في التصنيع. شركة «SMIC» تصنع رقائق «هاواي» بتقنية 7 نانومتر، لكنها ممنوعة من الحصول على أحدث آلات التصنيع (EUV) بسبب العقوبات الأمريكية، مما يُبقيها متخلفة عن «TSMC» التايوانية. استدامة الاستراتيجية الصينية تعتمد على قدرتها على تضيق هذه الفجوة مع تطور تقنيات الرقائق.

كالألواح الشمسية والبطاريات، مما يخلق اعتماداً أمريكياً غير مريح على المنافس الاستراتيجي.

كذلك، يُثير «قانون السحابة» الأمريكي (CLOUD Act) قلقاً دولياً متزايداً، إذ يسمح للسلطات الأمريكية بالوصول إلى البيانات المخزنة لدى مزودي الخدمات السحابية الأمريكية في أي مكان بالعالم، مما يدفع دولاً كثيرة نحو تبني «السيادة الرقمية» والابتعاد عن الاعتماد الكامل على الشركات الأمريكية.

استراتيجية «الذكاء الاصطناعي السيادي»

بدأت شركات أمريكية مثل «OpenAI» في تبني نموذج جديد: الشراكة مع حكومات أجنبية لبناء أنظمة «ذكاء اصطناعي سيادي». هذه الاستراتيجية تهدف إلى منع الحلفاء من الانجراف نحو البدائل الصينية، مع منحهم قدراً من السيطرة المحلية على البنية التحتية. الإمارات العربية المتحدة من أبرز الشركاء في هذا التوجه.

ثانياً: الصين - المنافس

الذي لا يُستهان به

استراتيجية «التعويض بالحجم»

تواجه الصين عقوبات أمريكية مشددة على تصدير الرقائق المتقدمة، لكنها طورت استراتيجية مبنية على التعويض. شركة «هاواي» تقود هذا التوجه عبر ربط أعداد ضخمة من رقائقها المحلية (Ascend) في مجموعات عملاقة (Clusters) مثل «CloudMatrix 384»، القادرة على منافسة أنظمة «إنفيديا» المتقدمة، رغم أن

أولاً: الولايات المتحدة - الهيمنة المُهددة القيادة التقنية... لكن إلى متى؟

تحتفظ الولايات المتحدة بمكانتها كـ«العاصمة العالمية» للذكاء الاصطناعي، مستندة إلى عدة ركائز استراتيجية. شركة «إنفيديا» (NVIDIA) تُسيطر على سوق الرقائق الإلكترونية المتقدمة للذكاء الاصطناعي بنسبة تتجاوز 80%، فيما تتصدر شركات مثل «OpenAI» و«Google» و«Anthropic» تطوير النماذج اللغوية الكبرى (LLMs). كما يتركز رأس المال الاستثماري (Venture Capital) في وادي السيليكون بشكل غير مسبوق، حيث بلغت الاستثمارات الأمريكية في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ما يتراوح بين 1 إلى 2 تريليون دولار.

اللافت أن الإنفاق على مراكز البيانات للذكاء الاصطناعي شكّل تقريباً كامل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في النصف الأول من عام 2025، وفقاً لتقارير «ديلويت»، مما يعكس المركزية الاستثنائية لهذا القطاع في الاقتصاد الأمريكي.

التحديات الخفية

رغم هذه الهيمنة، تواجه واشنطن تحديات جوهرية. أبرزها «فجوة الطاقة» (Electric Gap)، إذ من المتوقع أن يتضاعف الطلب الأمريكي على الكهرباء لمراكز البيانات بحلول عام 2030، بينما تعاني الولايات المتحدة من بطء في توسيع قدراتها الكهربائية مقارنة بالصين. المفارقة أن الصين تهيمن على تصنيع تقنيات الطاقة النظيفة

سباق السيادة الرقمية: الصراع الثلاثي على عرش الذكاء الاصطناعي

توضيح أبعاد التنافس الجيوسياسي والاقتصادي بين القوى الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، وأوروبا) في مجال الذكاء الاصطناعي

الولايات المتحدة: العاصمة العالمية والابتكار التقني

هيمنة على سوق الرقائق بنسبة 80%
شركة "النيدرا" تسيطر على الحصة الأكبر. مع استثمارات 1-2 تريليون دولار في البنية التحتية.

مركزية الذكاء الاصطناعي في النمو الاقتصادي
شكل الابتكار على مراكز البيانات تقريباً كامل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في النصف الأول من 2023.

استراتيجية "الذكاء الاصطناعي السبدي"
بنك شركات (مثل الإمارات) لضمان بقاء القطاع وملاحقهم سيطرة محلية.

تحدي "فجوة الطاقة" وقانون السحابة
توقع تصاعد التنازع على الكهوية بحلول 2020. وخلق دولي من "قانون السحابة" (CLOUD Act).

صراع سيادي يعتمد على: البيانات (النفط الجديد)، الرقائق الإلكترونية (السلح الاستراتيجي)، ومراكز البيانات (أصول الأمن القومي).

الصين: سلاح الطاقة والتعويض بالحجم

استراتيجية "التعويض بالحجم" (Clusters)
ربط أعداد ضخمة من الرقائق المحلية (مثل هواوي Ascend) لتنافس قيادة الأنظمة الأمريكية.

ميزة الطاقة الرخيصة
استثمارات ضخمة في الطاقة الشمسية والتهوية لتعزيز قدرة تنافسية في تشغيل مراكز البيانات الضخمة.

الهيمنة على الثروات المعدنية الحيوية
السيطرة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية مثل الليثيوم، الكوبالت، والنيكل.

أوروبا: البحث عن "الطريق الثالث" والتنظيم

قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act)
أول إطار تنظيمي شامل عالمياً يصف التطبيقات حسب المخاطر، ويهدف لأن يصبح معياراً موحداً.

معضلة التنظيم مقابل الابتكار
الموازنة بين حماية الخصوصية وبين لياقة "الإفراط التنظيمي" الذي قد يعيق القدرة التنافسية.

مبادرة (InvestAI)
بـ 200 مليار يورو خطة طموحة لإنشاء "مصانع ذكاء اصطناعي" (Bigfactories) أوروبية لضمان السيادة.

الريادة في "المصادر المفتوحة"
تبني "على بلنا" و "تبلسات" لنشر تعاد مقلوبة لجذب الدول النامية وكسر الاحتكار الأمريكي.

دروس استراتيجية للمنطقة

السيادة الرقمية ضرورة وليست رفاهية
يجب توحيد الشراكات النقلة وعدم الرباط حصياً بقطب واحد لتجنب المخاطر الجيوسياسية.

الطاقة هي الأساس الخفي للمعركة
دول الخليج تمتلك ميزة تنافسية كبرى بفضل وفرة الغاز والطاقة الشمسية، مما يجعلها وجهة مثالية.

إعداد: م. محمد عباس، المساعد، تعاون ومصادر رولية متعددة حول الذكاء الاصطناعي والجيوسياسية

صورة شاملة للتحويل الجذري الذي يشهده قطاع الاتصالات عالمياً، من المستوى المحلي الكويتي، إلى الإقليمي الخليجي والعربي والأفريقي، وصولاً إلى المستوى العالمي.

الرسالة الجوهرية واضحة: نحن نعيش «لحظة فاصلة» في تاريخ التكنولوجيا. الفارق بين الدول التي ستقود المستقبل وتلك التي ستتبع لن يُحدد من يملك أسرع شبكة، بل من يملك «أذكي» منظومة قادرة على معالجة البيانات وإنتاج القيمة محلياً. دول منطقتنا تمتلك اليوم فرصة تاريخية للتحويل من «مستهلك» للتكنولوجيا إلى «شريك» في إنتاجها. الموارد المالية متوفرة، والبنية التحتية تتطور، والطموح السياسي موجود. ما ينقص هو السرعة في التنفيذ، وتكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص، واستثمار حقيقي في الكوادر البشرية الوطنية.

السباق العالمي على «السيادة في الذكاء الاصطناعي» يتسارع. والمتأخرون - كما أثبت التاريخ دائماً - سيجدون أنفسهم في موقع التابع، يستهلكون ما ينتجه الآخرون، ويدفعون ثمناً باهظاً لتبعيةهم التقنية.

الخيار اليوم بين أيدينا. والمستقبل ينتظر من يصنعه هذا المقال يُنهي السلسلة المكونة من ثلاثة أجزاء حول تحول قطاع الاتصالات نحو «الذكاء السيادي».

المراجع والمصادر الرئيسية:

تقارير «ديلويت» للتنبؤات التكنولوجية 2026 (Deloitte TMT Predictions): البيانات الخاصة بنمو قطاع الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات في الولايات المتحدة. معهد بروكينغز (Brookings Institution): الدراسات المتعلقة بالتنافس الأمريكي-الصيني على الطاقة والذكاء الاصطناعي.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS): تقارير «السحابة السيادية والذكاء الاصطناعي السيادي». المفوضية الأوروبية: مبادرة «InvestAI» وقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act). GSMA Intelligence: التقارير العالمية حول تحول شركات الاتصالات واستثمارات الذكاء الاصطناعي. تقارير «BCG» و«ABI Research» حول الذكاء الاصطناعي في قطاع الاتصالات 2026.

حول الكاتب:

م. محمد عباس: مستشار دولي في الذكاء الاصطناعي، يمتلك خبرة واسعة كمسؤول إقليمي سابق لنظم المعلومات في البنك الدولي والأمم المتحدة. يركز في كتاباته على تحليل الفجوات الرقمية واستراتيجيات البنية التحتية التكنولوجية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

التنافسية.

رابعاً: الدروس المستفادة لمنطقتنا الدرس الأول: السيادة ليست رفاهية

الصراع العالمي يُثبت أن «السيادة الرقمية» لم تعد خياراً بل ضرورة. دول المنطقة - كما أوضحنا في الجزء الثاني - بدأت تدرك ذلك، لكن التنفيذ يتطلب تسريعاً. الاعتماد الكامل على أي من القطبين (الأمريكي أو الصيني) يُعرض الدولة لمخاطر جيوسياسية.

الدرس الثاني: الطاقة هي الأساس الخفي

معركة الذكاء الاصطناعي هي في جوهرها معركة طاقة. مراكز البيانات الحديثة تستهلك كهرباء تُقاس بالجيجاواط. دول الخليج تمتلك ميزة استراتيجية هائلة بفضل وفرة الطاقة الرخيصة (الغاز والطاقة الشمسية)، ويجب استثمارها بذكاء.

الدرس الثالث: التنظيم سلاح ذو حدين

النموذج الأوروبي يُظهر أن التنظيم المفرط قد يُعيق الابتكار، بينما غياب التنظيم (كما في بعض السياقات الأمريكية) يُثير مخاوف أخلاقية وأمنية. الحكمة تكمن في إيجاد توازن يحمي المصالح الوطنية دون خلق النمو.

الدرس الرابع: الشراكات الاستراتيجية

لا يمكن لأي دولة - مهما كانت ثرواتها - بناء منظومة ذكاء اصطناعي متكاملة بمفردها. الشراكات مع عمالقة التكنولوجيا ضرورية، لكن يجب التفاوض عليها من موقع قوة، مع ضمان نقل المعرفة والتوطين الحقيقي.

توصيات استراتيجية للمستوى الوطني

تنويع الشراكات التقنية: عدم الارتباط حصرياً بالمعسكر الأمريكي أو الصيني، مع استكشاف الفرص الأوروبية والآسيوية (اليابان، كوريا الجنوبية).

الاستثمار في الطاقة المتجددة لمراكز البيانات: تحويل وفرة الطاقة إلى ميزة تنافسية عبر مراكز بيانات «خضراء» تستقطب الاستثمارات العالمية. بناء إطار تنظيمي متوازن: الاستفادة من دروس القانون الأوروبي مع تكييفه للسياق المحلي، بحيث يحمي السيادة دون إعاقة الابتكار. إنشاء «مختبرات وطنية» للذكاء الاصطناعي: مؤسسات بحثية مدعومة حكومياً تعمل على تطوير نماذج محلية تفهم اللغة العربية وخصوصيات المنطقة.

خاتمة السلسلة: لحظة الاختيار

عبر هذه السلسلة من ثلاثة أجزاء، حاولنا رسم

ثالثاً: أوروبا - البحث عن «الطريق الثالث» بين المطرقة والسندان

تجد أوروبا نفسها في موقف حرج بين العملاقين الأمريكي والصيني. القارة العجوز تمتلك قاعدة صناعية وكوادر بشرية متميزة، لكنها تفتقر لـ«عمالقة رقميين» قادرين على منافسة «Google» أو «Alibaba». الرؤساء التنفيذيون لشركات «Orange» و«Deutsche Telekom» أطلقوا تحذيرات صريحة من «جمود رقمي» يُهدد القارة ما لم تتخذ إجراءات عاجلة.

مبادرة «InvestAI» - الرد الأوروبي

في نوفمبر 2025، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة «InvestAI» الطموحة بهدف تعبئة 200 مليار يورو من الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي. المبادرة تشمل خططاً لإنشاء «مصانع ذكاء اصطناعي عملاقة» (AI Gigafactories) أوروبية، مع تركيز خاص على السيادة التكنولوجية.

شركة «إيليا» الفرنسية (Iliad) أعلنت عن استثمارات بقيمة 3 مليار يورو في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، فيما تسعى فرنسا تحديداً لتبني «طريق ثالث» مستقل عن واشنطن وكين، عبر شراكات مع الإمارات وكندا لبناء قدرات ذاتية.

قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act)

يُمثل هذا القانون أشمل إطار تنظيمي للذكاء الاصطناعي عالمياً، ويُتوقع أن يصبح «معياراً عالمياً» تتبناه دول أخرى. القانون يُصنف تطبيقات الذكاء الاصطناعي حسب مستوى المخاطر، ويفرض التزامات صارمة على التطبيقات «عالية الخطورة» - ومنها العديد من تطبيقات قطاع الاتصالات كإدارة الشبكات والأمن السيبراني.

بحلول أغسطس 2025، طُلب من كل دولة عضو تعيين سلطات وطنية مختصة بتطبيق القانون. شركات اتصالات كبرى مثل «Deutsche Telekom» و«Orange» و«Vodafone» انضمت طوعياً لـ«ميثاق الذكاء الاصطناعي الأوروبي» استعداداً للمتطلبات القادمة.

التحدي الأوروبي: التنظيم مقابل الابتكار

يُنقذ الاتحاد الأوروبي أحياناً بأنه «يُنظم أكثر مما يبتكر». التحدي الحقيقي هو تحقيق التوازن بين حماية الخصوصية والسيادة من جهة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار والابتكار من جهة أخرى. تقرير «كونتكت أوروبا 2025» أشار إلى أن القطاع يعاني من «إفراط تنظيمي»، مما يُعيق القدرة

تقرير  الاقتصادي الأسبوعي

الشال: طيران الإمارات حقق 5.8 مليار دولار أرباح ومطار دبي استقبل 96 مليون زائر

الخطوط القطرية تملك 266 طائرة وحققت
في أرباحاً صافية 2.15 مليار دولار أمريكي

قطر أعلى توقعات للنمو
في عامي 2026 و2027
بنحو 5.3% و6.8%

للسياحة عائد اقتصادي وماليو
الاستثمار في أنشطتها يوفر
فرص عمل مستدامة



البنك الدولي يتوقع نمواً للكويت بنحو 2.6% و2.5% في 2026 و2027

أعلى معدلات النمو وأدنى معدلات النمو ضمن منظومة دول المجلس. وحظيت قطر بأعلى توقعات للنمو في السنتين، أو نحو 5.3% للسنة الحالية، ونحو 6.8% لعام 2027، وتلتها الإمارات العربية المتحدة بنحو 5% و5.1% للعامين على التوالي، ثم للسعودية بنحو 4.3% و4.4% للعامين على التوالي. وتصدرت توقعات النمو للدول الثلاث الأخرى سلطنة عمان بنحو 3.6% و4% للعامين على التوالي، وللبحرين بنحو 3.1% و2.9% للعامين على التوالي، وجاءت الكويت الأخيرة بنحو 2.6% و2.5% للعامين على التوالي.

والاقتصاد الكويتي حقق انكماشاً هو الأعلى بنحو 3.6% في عام 2023، وانكماشاً آخر بنحو 2.6% في عام 2024، ثم نمواً موجباً هو الأدنى وبحدود 2.7% في عام 2025. تلك الأرقام هي حول الماضي والحاضر وتوقعات المستقبل لأداء الاقتصاد الكويتي، ومصدرها هيئة عالمية، والكويت بلد مانح لها، أي ليس فيها تحيز، خلاصتها أن الكويت لا تبذل ما يكفي من جهد لاستدامة اقتصادها، وقراءة في النصائح الثلاث الذي يذكرها التقرير، لا يبدو أن الكويت تطبقها.

أداء بورصة الكويت - يناير 2026

كان أداء شهر يناير 2026 أقل نشاطاً مقارنة بأداء شهر ديسمبر 2025، حيث انخفض معدل قيمة التداول اليومي مصاحباً لانخفاض جميع مؤشرات الأسعار. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 3.9% - ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 3.4% -، وانخفض مؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقين) بنحو 3.8% -، وكذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 1.9% -.

وانخفضت سيولة البورصة المطلقة في يناير مقارنة بسيولة ديسمبر، حيث بلغت نحو 1.468 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.869 مليار دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بنحو 21.5% -. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 77.3 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 4.9% - عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر ديسمبر البالغ نحو 81.3 مليون دينار كويتي، ومنخفضاً أيضاً بنحو 15.1% - مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير 2025 البالغ نحو 91 مليون دينار كويتي.

وتشير توجهات السيولة في شهر يناير تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 2.6% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.8% فقط من تلك السيولة، و5 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة بتبلغ قيمتها السوقية نحو 2.6% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 20.4% من سيولة البورصة، أي أن نصيبها من السيولة نحو 7.7 ضعف مساهمتها في القيمة السوقية، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر يناير 2026، فكان كالتالي:

السوق الأول (34 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 1.079 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 73.5% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 85.5% من سيولته ونحو 62.8% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 14.5% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 28.4% من سيولته، نحو 16.7% لبيتك ونحو 11.7% للوطني، وحصد البنكان على نحو 20.8% من كامل سيولة السوق.

السوق الرئيسي (106 شركات)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 387.9 مليون دينار كويتي أو نحو 26.5% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 76.8% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 23.2% من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عالٍ.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تراجعاً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي ليناير 2026 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2025، حينها كان نصيب السوق الأول 56.4% تاركاً نحو 43.6% لسيولة السوق الرئيسي.



سيولة البورصة انخفضت في يناير مقارنة بسيولة ديسمبر بنسبة 21.5%

من الزمن، وفي وقت يبلغ فيه مستوى الدين العام والخاص رقماً قياسياً، وفي حدود معدلات النمو الأدنى المتوقعة، سوف يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية نحو 12% فقط من نصيبه في الدول المتقدمة، أي تتباعد كثيراً مستويات توزيع الدخل بين الدول. ولتجاوز هذا المسار، ينصح بثلاث إجراءات، الأول هو العمل على الارتقاء بالصحة الجسدية والارتقاء بإنتاجية رأس المال البشري والتوسع الرقمي، والثاني هو الارتقاء بمستوى بيئة الأعمال وتعزيز الثقة بالسياسات العامة، والثالث هو العمل على استدامة المالية العامة.

وخلافاً لتقرير يناير لصندوق النقد الدولي، يعرض البنك الدولي لتوقعاته لنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي للسنة الحالية والسنة القادمة، وهناك تفاوت كبير بين

السياحة عائد اقتصادي وآخر مالي، من أهم نماذج العائد الاقتصادي ما يخلقه الاستثمار في أنشطتها من فرص عمل مستدامة وما يجلبه السائح من عملات صعبة وما تساهم فيه أنشطتها مثل قطاع الضيافة والنقل والترفيه وتجارة التجزئة من دعم النمو الاقتصادي. دورها في الجانب المالي هو أن كل تلك الأنشطة المذكورة تحقق أرباح تزيد من قدرة ملاكها في القطاع الخاص والعام على تعزيز الاستثمار فيها، وتصبح تلك الأنشطة وأرباحها وعاء للرسوم والضرائب ما يدعم جانب الإيرادات للمالية العامة ويسهم في استدامتها. ويكثر الحديث في الكويت هذه الأيام عن الارتقاء بالموقع السياحي التنافسي، وهو أمر طيب، ولكن، لازال الاهتمام قاصر على عناوين ضخمة دون جهد حقيقي وسريع للعمل على استكمال بناها التحتية. ولا بأس من استعادة بعض الأرقام التي سبق ذكرها، ففي جانب الغرف الفندقية والشقق الفندقية فقط، لدى الكويت نصف ما لدى البحرين، ولدى دول الخليج المنافسة الأخرى أضعاف ما لدينا. ومنذ عمر طويل ونحن نلاحق إنجاز مطار الكويت الدولي الجديد، ولكننا لم نسمع قط عن إعداد الكوادر المواطنة المؤهلة تقنياً وقيماً في إدارته لاستقبال الزائرين حال إنجازها المتأخر جداً، ونتمنى ألا يكون مصيره تلزيم تطوير وتشغيل محطة الحاويات لأخرين بميناء الشعبية وربما لاحقاً ميناء مبارك في بلد في أشد الحاجة لخلق فرص عمل لشركاتها وفرص عمل مواطنة مستدامة. ولا تزال شركة الطيران الوطنية «الخطوط الجوية الكويتية» لا تدار باحتراف وتخسر مالياً وليس لديها سوى 33 طائرة وتبيع حقوقها لشركات طيران أخرى.

السياحة ليست فيزا سريعة فقط وإن كانت بداية، فالأهم نوعية من يحصل عليها ممن هدفه الاستثمار بما توفره مكملاتها في قطاع الضيافة مثل السكن والترفيه والتسوق والنقل. ولو أخذنا نموذج واحد، أو قطاع النقل الجوي، نجد أن شركة طيران الإمارات مثلاً لديها أكثر من 260 طائرة رغم منافسة 3 شركات طيران كبرى أخرى لها هي الاتحاد وفلاي دبي والعربية، ورغم حدة المنافسة، حققت الشركة في سنتها المالية 24/25 أرباحاً بنحو 5.80 مليار دولار أمريكي، وخدم مطار دبي ما يقارب 96 مليون زائر. نموذج آخر هو الخطوط الجوية القطرية، وتملك 266 طائرة، وحققت في السنة المالية 24/25 أرباحاً صافية بنحو 2.15 مليار دولار أمريكي، واستقبل مطار حمد الدولي في نفس العام نحو 54.3 مليون زائر. ومعظم شركات الطيران في الإقليم التي تتبنى نموذج عمل صحيح، تربح، شاملاً طيران الجزيرة الكويتية الخاصة، بينما الخطوط الجوية الكويتية تخسر وتعمل وفق نموذج عمل غير معروف، فهي ليست شركة تنشد الربح أو العائد المالي، ولا هي جزء من مشروع دولة هدفه الأول العائد الاقتصادي يتبعه نمو نشاط السياحة بما يحقق لاحقاً عائداً مالياً مرتفعاً. والغرض من الفقرة هو التنبيه إلى أن الاكتفاء بالعناوين قد يسرق وقتاً طويلاً على حساب تحقيق المضامين، والوقت لا يرحم، فالشركة والمطار الضخم الجديد قد يتحولان إلى عبء إضافي يهكأن الاقتصاد والمالية العامة المنهكان في الأصل.

أداء الاقتصاد العالمي - البنك الدولي

صدر تقرير للبنك الدولي بتاريخ 13 يناير الفائت حول الأداء المتوقع للاقتصاد العالمي، أرقامه أقل تفاؤلاً من توقعات صندوق النقد الدولي، وقريبة من توقعات الأونكتاد ودوائر الأمم المتحدة الأخرى، وأيضاً قريبة من توقعات وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، والتقارير الأربعة صادرة في نفس الوقت تقريباً. يتوقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً بحدود 2.6% و2.7% لعامي 2026 و2027 على التوالي، ويذكر بأن استمرار النمو بهذه الوتيرة حتى نهاية العقد الحالي يعني أن كامل العقد سوف يحقق أقل وتيرة نمو له منذ عقد الستينات من القرن الفائت، شاملاً عقد التسعينات الذي عانى فيه الاقتصاد العالمي كثيراً من المشكلات. وينصح بأنه لاجتتاب مرحلة من الركود التضخمي، على السلطات في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، أن تعمل على تحرير التجارة وتحرير الاستثمار ودعم مشروعات التقنيات المتقدمة والاستثمار في التعليم.

ومع توقع دخول 1.2 مليار إنسان إلى سوق العمل خلال عقد



ارتفاع جملة المصروفات التشغيلية للبنك الوطني 29.7 مليون دينار بنسبة 6.4% بواقع 497.7 مليون دينار كويتي

يعود الانخفاض في ربحية البنك الوطني إلى ارتفاع جملة الضرائب

ارتفاع إجمالي الربح التشغيلي وانخفاض جملة المخصصات في 2025

إجمالي الموجودات ارتفعت 5.275 مليار دينار كويتي بما نسبته 13.1%

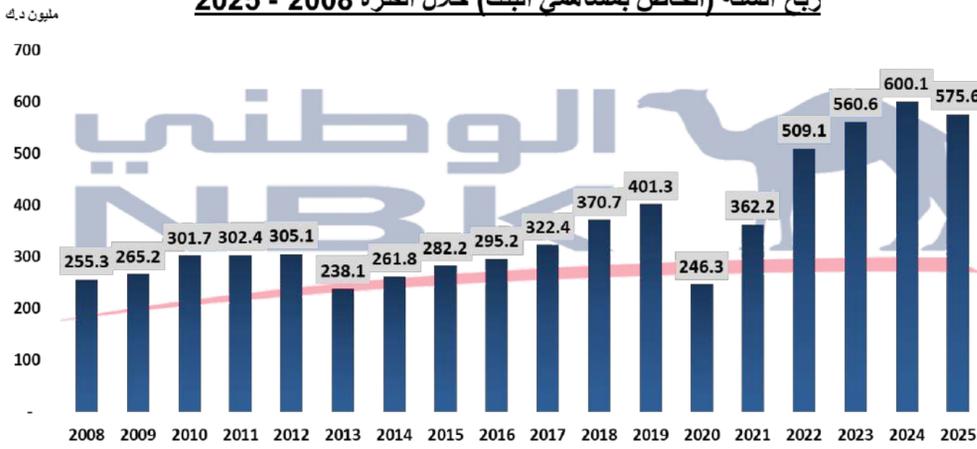
نتائج بنك الكويت الوطني 2025

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 615.9 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 22.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.6%، مقارنة بنحو 638.6 مليون دينار كويتي لعام 2024. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 575.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 600.1 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2024، أي بتراجع بقيمة 24.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.1%-. ويعود الانخفاض في ربحية البنك، إلى ارتفاع جملة الضرائب على الرغم من ارتفاع إجمالي الربح التشغيلي وانخفاض جملة المخصصات. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008-2025:

وفي التفاصيل، ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.6% أي نحو 45.6 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 1.297 مليار دينار كويتي مقارنة بما قيمته 1.251 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 43.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراجعة) بنحو 32.1 مليون دينار كويتي، وبذلك ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 11 مليون دينار كويتي ليبلغ 782.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 771.6 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 216.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 208.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2024، أي أن صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) بلغ نحو 999.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 980 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2024، أي بارتفاع بقيمة 19.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 2.0%.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 29.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.4%، وصولاً إلى نحو 497.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 468 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2024، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود مصروفات التشغيل. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن المصروفات التشغيلية ارتفعت من نحو 341.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 363 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 21.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.2%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 64.5 مليون دينار كويتي

ربح السنة (الخاص بمساهمي البنك) خلال الفترة 2008 - 2025



التغير	4202/21/13		5202/21/13		البيان
	القيمة	%	(الف دينار كويتي)	(الف دينار كويتي)	
↑	5,274,688	13.1%	40,338,156	45,612,844	مجموع الموجودات
↑	4,781,173	13.6%	35,181,424	39,962,597	مجموع المطلوبات
↑	457,202	11.1%	4,112,328	4,569,530	إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
↑	45,638	3.6%	1,251,203	1,296,841	مجموع الإيرادات التشغيلية
↑	29,741	6.4%	467,966	497,707	مجموع المصروفات التشغيلية
↓	-21,945	-25.4%	86,464	64,519	المخصصات
↑	60,313	105.0%	57,443	117,756	الضرائب
↓	-22,691	-3.6%	638,560	615,869	صافي الربح
المؤشرات					
↓			1.6%	1.4%	* العائد على معدل الموجودات
↓			15.0%	13.3%	* العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك
↓			78.6%	72.2%	* العائد على رأس المال
↓	-3.0%	-2	66	64	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)
↑	13.3%	119	896	1,015	إقفال سعر السهم (فلس)
			13.6	15.9	مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)
			1.8	1.9	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)

تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية ديسمبر 2025.

مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية عام 2024 البالغة نحو 66 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 15.9 ضعف مقارنة بنحو 13.6 ضعف في عام 2024، وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنسبة 3.0% - مقابل ارتفاع سعر السهم ونسبة 13.3% عن مستواهما بنهاية 2024. وبلغ مؤشر مضاعف السعر /

القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.9 مرة مقابل 1.8 مرة. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 35% من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل 35 فلس كويتي لعام 2025 وتوزيع 5% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 3.4% على سعر الإقفال في نهاية عام 2025 والبالغ 1.015 دينار كويتي للسهم الواحد.

مقارنة بنحو 86.5 مليون دينار كويتي، أي منخفضاً بنحو 22 مليون دينار كويتي أو بنسبة 25.4% -.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ نحو 5.275 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 13.1%، ليصل إلى نحو 45.613 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 40.338 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان تكون الموجودات قد ارتفعت بنسبة 14.4% مقارنة بمستواها في نهاية عام 2024. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 13.1% وقيمتها 3.108 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 26.816 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات) مقابل 23.708 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات) في عام 2024، وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي نجدها قد ارتفعت بنحو 14.0%. وارتفع أيضاً، بند استثمارات في أوراق مالية بقيمة 1.525 مليار دينار كويتي وبنسبة 20.0%، ليلعب نحو 9.151 مليار دينار كويتي (20.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 7.626 مليار دينار كويتي (18.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 4.781 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 13.6%، لتصل إلى نحو 39.963 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 35.181 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وإذا استثنينا تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان، نجدها ارتفعت بنحو 14.9% مقارنة بمستواها في نهاية عام 2024. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.6% مقارنة بنحو 87.2% في نهاية عام 2024.

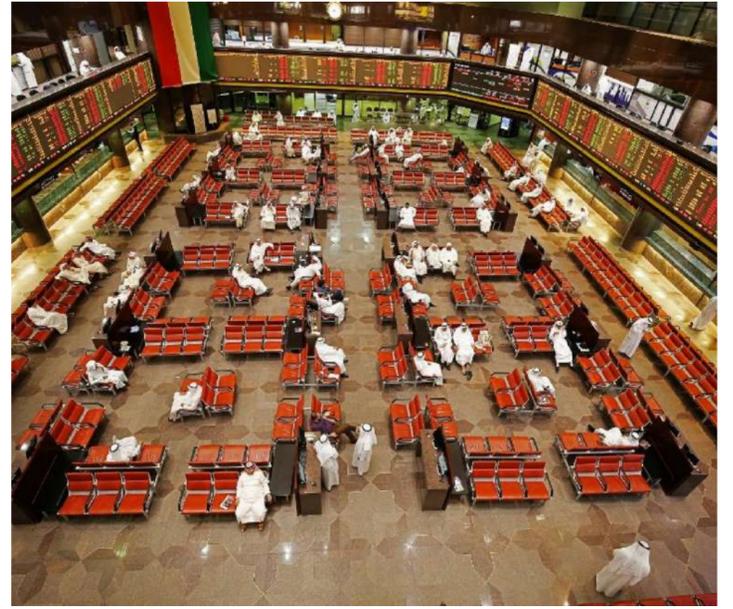
وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع عام 2024، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى 13.3% بعد أن كان عند 15.0%. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 72.2% قياساً بنحو 78.6%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 1.4% مقارنة بنحو 1.6%. وانخفضت ربحية السهم الواحد (EPS) حيث بلغت نحو 64 فلس،

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

التغير %	الأسبوع الثالث 22/01/2026	الأسبوع الرابع 29/01/2026	البيان
	4	5	عدد أيام التداول
3.5%-	733.0	707.5	مؤشر الشال (قيم 29 شركة)
3.4%-	8864.8	8565.6	مؤشر السوق العام
	327852543	399408213	قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)
2.5%-	81963136	79881643	المعدل اليومي (د.ك)
	1155993375	1205975468	كمية الأسهم المتداولة (أسهم)
16.5%-	288998344	241195094	المعدل اليومي (أسهم)
	76949	99779	عدد الصفقات
3.7%	19237	19956	المعدل اليومي لعدد الصفقات

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	66931095	16.8%
بنك الكويت الوطني	51788534	13.0%
شركة المياني	23392777	5.9%
بنك الكويت الدولي	17239935	4.3%
بنك الخليج	15078202	3.8%
الإجمالي	174430543	43.7%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	187658091	47.0%
قطاع الخدمات المالية	88096588	22.1%
قطاع العقار	61130813	15.3%
قطاع الصناعة	29070227	7.3%
قطاع الاتصالات	10571033	2.6%

البيان	الأسبوع الرابع 29/01/2026	الأسبوع الثالث 22/01/2026
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	4	20
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	24	6
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	1	3
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 707.5 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 25.5 نقطة ونسبته 3.5% - عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 30.1 نقطة أي ما يعادل 4.1% - عن إقفال نهاية عام 2025.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

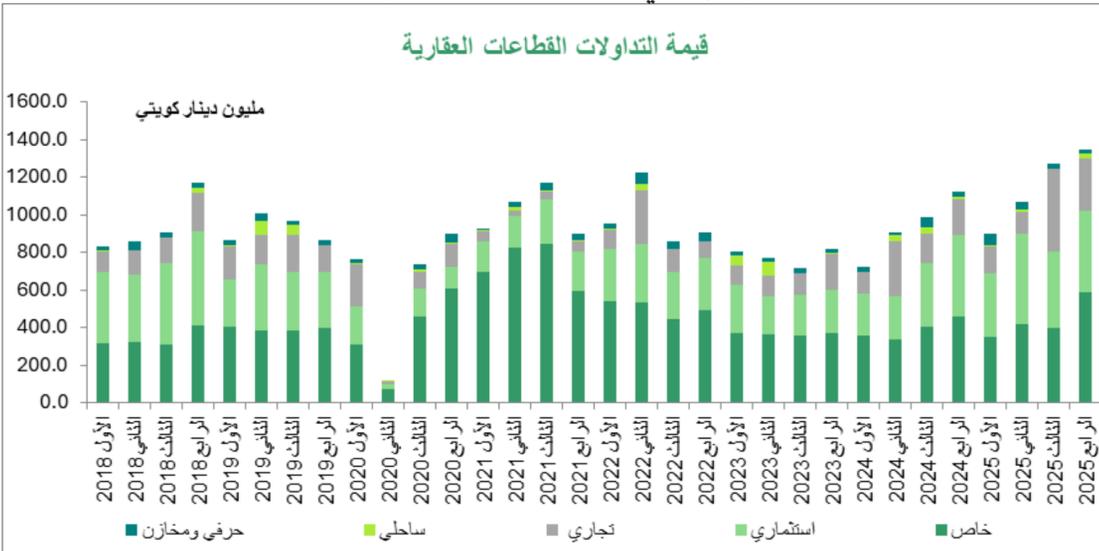
اسم الشركة	يوم الخميس 29/01/2026	يوم الخميس 22/01/2026	الفرق %	إقفال 2025	الفرق %	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	845.2	891.4	(5.2)	903.2	(6.4)	
2 بنك الخليج	340.8	346.7	(1.7)	352.6	(3.3)	
3 البنك التجاري الكويتي	568.8	586.9	(3.1)	583.5	(2.5)	
4 البنك الأهلي الكويتي	246.5	249.0	(1.0)	245.7	0.3	
5 بنك الكويت الدولي	344.8	352.4	(2.2)	347.4	(0.7)	
6 بنك برقان	327.6	337.7	(3.0)	361.3	(9.3)	
7 بيت التمويل الكويتي	4,386.1	4,487.1	(2.3)	4,402.9	(0.4)	
قطاع البنوك	892.2	925.6	(3.6)	927.0	(3.8)	
8 شركة التسهيلات التجارية	196.3	194.9	0.7	208.6	(5.9)	
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	1,553.6	1,660.5	(6.4)	1,778.8	(12.7)	
10 شركة الاستثمارات الوطنية	341.0	367.4	(7.2)	380.0	(10.3)	
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	264.3	284.3	(7.0)	275.0	(3.9)	
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	82.4	89.4	(7.8)	93.1	(11.5)	
قطاع الاستثمار	318.5	335.9	(5.2)	351.1	(9.3)	
31 شركة الكويت للتأمين	134.5	142.0	(5.3)	140.0	(3.9)	
14 مجموعة الخليج للتأمين	616.0	668.1	(7.8)	720.1	(14.5)	
15 الشركة الأهلية للتأمين	363.3	365.6	(0.6)	363.3	0.0	
16 شركة وربة للتأمين	208.1	211.9	(1.8)	220.7	(5.7)	
قطاع التأمين	278.5	292.1	(4.7)	300.2	(7.2)	
71 شركة عقارات الكويت	765.8	829.3	(7.7)	840.2	(8.9)	
18 شركة العقارات المتحدة	685.2	685.2	0.0	650.8	5.3	
19 الشركة الوطنية العقارية	288.6	301.9	(4.4)	291.4	(1.0)	
20 شركة الصالحية العقارية	1,823.0	1,879.1	(3.0)	1,827.7	(0.3)	
قطاع العقار	493.9	516.1	(4.3)	507.1	(2.6)	
12 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	418.0	452.8	(7.7)	473.4	(11.7)	
22 شركة أسمنت الكويت	622.6	615.1	1.2	640.7	(2.8)	
32 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	803.4	802.6	0.1	839.3	(4.3)	
قطاع الصناعة	413.6	427.0	(3.1)	445.5	(7.2)	
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	893.9	941.6	(5.1)	941.6	(5.1)	
25 شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,051.8	1,083.0	(2.9)	1,098.5	(4.3)	
26 شركة الاتصالات المتنقلة	853.3	859.5	(0.7)	881.4	(3.2)	
27 شركة سنجي القابضة	98.2	108.8	(9.7)	107.9	(9.0)	
قطاع الخدمات	779.0	793.1	(1.8)	808.3	(3.6)	
28 شركة نقل وتجارة المواشي	80.4	80.2	0.2	90.8	(11.5)	
قطاع الأغذية	434.3	434.2	0.0	436.8	(0.6)	
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,022.7	1,030.1	(0.7)	1,000.7	2.2	
الشركات غير الكويتية	197.7	198.1	(0.2)	196.6	0.6	
مؤشر الشال	707.5	733.0	(3.5)	737.6	(4.1)	

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تقرير «بيتك» العقاري للربع الرابع من -2025 الجزء الأول

4.6 مليار دينار كويتي قيمة
التداولات العقارية خلال عام 2025ارتفاع عدد التداولات خلال عام
2025 إلى 6,086 صفقة بنسبة
22.9% مقارنة بعام 2024إقرار قانون الدين العام وتسريع إنجاز العديد
من المشروعات الحكومية والبيئة التحتية
ساهم في نشاط التداولات العقارية

رسم بياني (1) قيمة التداولات العقارية



2025 على أساس ربع سنوي، منها العديد من المناطق في محافظة العاصمة التي انخفضت بنسبة محدودة عن الربع السابق له، فيما استقرت في بعض المناطق من محافظة العاصمة منها منطقة الشويخ السكنية وكيفان دون تغيير عن الربع الثالث 2025، كما انخفض متوسط السعر في محافظة حولي بنسبة قدرها 4.0% مع انخفاض في أغلب المناطق بالمحافظة.

وانخفضت الأسعار في بعض مناطق السكن الخاص في محافظة الفروانية حيث سجل متوسط السعر في المحافظة انخفاضاً نسبته 0.8% عن الربع الثالث، في ظل انخفاض محدود للأسعار في بعض مناطقها، بينما استقرت في بعض مناطق أخرى بالمحافظة، كما انخفضت مستويات الأسعار في محافظة مبارك الكبير بنسبة 2.6% على أساس ربع سنوي مدفوعة بانخفاض طفيف لأغلب مناطق المحافظة. وفي محافظة الأحمدية انخفضت مستويات الأسعار بنسبة طفيفة قدرها 0.7% على أساس ربع سنوي في ظل تراجع طفيف لمتوسط السعر في أغلب المناطق بالمحافظة. في حين انخفض متوسط السعر في محافظة الجهراء بنسبة 0.4% عن الربع الثالث 2025 مع انخفاض ربع سنوي طفيف لأغلب مناطق المحافظة.

تباطأت نسبة الزيادة في متوسط السعر في العقار الاستثماري بنهاية الربع الرابع 2025 مسجلة 1.7% على مستوى المحافظات على أساس ربع سنوي مقابل نسبة زيادة ربع سنوية قدرها 2.2% في الربع الثالث 2025، وشهد متوسط السعر زيادة سنوية نسبتها 7.0%، وارتفعت الأسعار في العقارات الاستثمارية في أغلب مناطق المحافظات مقارنة بالربع الثالث 2025. كما ارتفعت الأسعار بنسبة متفاوتة على أساس سنوي في أغلب المناطق مدفوعة برغبة بعض المستثمرين لتأجير وحداته بأنشطة مهنية وتجارية، وزادت الأسعار في المواقع الاستثمارية بنسب تراوحت بين 1.2% و 2.2% في نهاية الربع الرابع على أساس ربع سنوي. ارتفع متوسط سعر المتر التجاري على مستوى المحافظات

70 صفقة بنسبة 7.9% عن حجمه في الربع الثالث. وقفزت قيمة التداولات على فئة عقارات الشريط الساحلي إلى نحو 33 مليون دينار من خلال سبع صفقات، مقابل 3 مليون دينار في الربع الثالث تمت عبر صفقتين فقط، فيما انخفضت قيمة التداولات على فئة العقارات الحرفية والمخازن مسجلة 17 مليون دينار في الربع الرابع 2025 بنسبة 37.1% وشهد الطلب عليها انخفاضاً إلى 12 صفقة بنسبة 14.3% عن الربع السابق له.

وقد انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية مسجلاً 766 ألف دينار في الربع الرابع 2025 بنسبة 6.0% عن الربع السابق له، إلا إنه أعلى بنسبة 4.8% على أساس سنوي.

أولاً: اتجاهات السوق:

تراجعت أسعار السكن الخاص بنهاية الربع الرابع 2025 بنسبة طفيفة قدرها 1.7% عن الربع الثالث 2025، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته 4.4%. في حين ارتفعت مستويات الأسعار في العقار الاستثماري بنسبة 1.7% على أساس ربع سنوي مسجلة زيادة سنوية 7.0%. كما ارتفعت الأسعار في العقار التجاري بنسبة 0.8% على أساس ربع سنوي وبنسبة 3.5% على أساس سنوي.

انخفضت مستويات الأسعار في مناطق الشاليهات بنهاية الربع الرابع 2025 عن الربع الثالث 2025، في ظل تراجع متوسط السعر في أغلب المواقع المطلة على الشريط الساحلي إضافة إلى تراجع متوسط السعر في منطقة صباح الأحمد البحرية بنسبة طفيفة نسبتها 0.2% على أساس ربع سنوي التي تصنف من فئة العقارات المطلة على الشريط الساحلي والشاليهات في قطاع السكن الخاص وفق بيانات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، وهي من الأماكن المرغوبة في ظل سعي المواطنين إلى البحث عن مساحات أكبر وأماكن أكثر ترفيهاً.

تحركات الأسعار في المناطق المختلفة:

انخفضت أسعار أغلب المناطق السكنية بنهاية الربع الرابع

تقترب قيمة التداولات العقارية من 4.6 مليار دينار كويتي خلال عام 2025 أي أعلى بنسبة 22.8% عن قيمتها المرتفعة في عام 2024، مدفوعة بنشاط استثنائي في تداولات العقار الاستثماري وارتفاع ملحوظ على العقار التجاري إضافة إلى زيادة في تداولات السكن الخاص ونشاط لافت على العقارات الحرفية والمخازن، بينما انخفضت قيمة التداولات في على العقارات المطلة على الشريط الساحلي في عام 2025 مقارنة بقيمتها في عام 2024، ويلاحظ ارتفاع عدد التداولات خلال عام 2025 إلى 6,086 صفقة بنسبة 22.9% مقارنة بعام 2024، في ظل ارتفاع الطلب على فئات العقار المختلفة متمثلاً في عدد الصفقات العقارية المتداولة خلال العام، حيث يقترب الطلب على فئة العقارات التجارية من ضعف قيمته المسجلة في 2024، كذلك نشط الطلب على العقارات الاستثمارية بنسبة لافتة، إضافة إلى زيادة ملحوظة في حجمه على فئات العقار الأخرى منها السكن الخاص والعقارات الواقعة على الشريط الساحلي وكذلك قطاع العقارات الحرفية والمخازن.

وقد ساهمت بعض العوامل في نشاط التداولات العقارية خلال الربع الرابع من 2025 منها إقرار قانون الدين العام وتسريع إنجاز العديد من المشروعات الحكومية والبيئة التحتية إضافة إلى التخطيط لمشروعات حكومية جديدة، كما أن اقتراب إقرار قانوني الرهن العقاري والمطور العقاري ساهم في انتعاش بعض القطاعات الاقتصادية، وهو ما انعكس على قطاع العقارات التي شهدت نشاطاً استثنائياً خلال الربع الرابع 2025، كفي حين أدت التوترات السياسية والضغوط المحيطة التي شهدتها المنطقة إلى حالة عدم يقين ساهمت في تراجع مؤشرات أسواق المال وحدت من الفرص الاستثمارية في بعض الفترات من الربع الرابع 2025، فانعكس ذلك في اتجاه بعض المستثمرين إلى الملاذات الآمنة ومنها العقار والذهب، وخلال الربع الرابع 2025 سجل سعر الأونصة مستوى قياسي غير مسبوق بلغ 4,533 دولار كما 26 ديسمبر 2025، كما أن قرار البنك الكويت المركزي في 11 ديسمبر بتخفيض سعر الخصم إلى 3.5% بمقدار 25 نقطة أساس، ساهم في تنشيط البيئة الاقتصادية خلال الفترة القادمة.

وقد ارتفعت قيمة التداولات التي يتم تجميعها على أساس شهري خلال الربع الرابع 2025 حيث تخطت 1.3 مليار دينار كويتي بزيادة 5.6% على أساس ربع سنوي، مدفوعة بزيادة قيمة التداولات في السكن الخاص إلى حوالي 587 مليار دينار في الربع الرابع 2025 بزيادة 48.3% عن الربع السابق له، نتيجة بارتفاع الطلب عليه خلال الربع الرابع إلى 1,247 صفقة بنسبة 20.5% عن الربع الثالث 2025، كما ارتفعت تداولات العقار الاستثماري إلى 436 مليون دينار في الربع الرابع 2025 بنسبة 7.3% برغم انخفاض ربع سنوي محدود للطلب عليه مسجلاً 421 صفقة بنسبة 3.4%، فيما انخفضت قيمة التداولات على فئة العقار التجاري مسجلة 272 مليون دينار بنسبة 38.4% عن مستواها في الربع الثالث من 2025 مع انخفاض حجم الطلب على هذه الفئة من العقارات إلى

انخفاض قيمة تداولات العقار التجاري إلى 272 مليون دينار بنسبة 38.4% في الربع الرابع من 2025 بسبب انخفاض الطلب

زيادة قيمة تداولات السكن الخاص إلى 587 مليار دينار في الربع الرابع 2025 بزيادة 48.3% عن الربع السابق له



جدول (1) قيمة إجمالي تداولات القطاعات العقارية
مليون دينار كويتي

القطاع	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023
السكن الخاص	587.4	436.1	482.6	345.4	234.6
الاستثماري	441.6	406.6	115.6	139.9	187.1
التجاري	272.2	436.1	115.6	139.9	187.1
الشريط الساحلي	32.6	436.1	115.6	139.9	187.1
الحرفي والمخازن	17.1	436.1	115.6	139.9	187.1
إجمالي	1345.5	1274.5	1067.2	895.9	819.7

القيمة الإيجارية للشقق في العقارات الاستثمارية، يصل متوسط القيمة الإيجارية فيها إلى 348 دينار على مستوى المحافظات دون تغير على أساس ربع سنوي في حين يعد مرتفعاً بنسبة 0.8% على أساس سنوي. وبلغ متوسط القيمة الإيجارية في العاصمة 375 دينار دون تغير على أساس سنوي. وفي محافظة حولي يصل متوسط القيمة إلى 370 دينار أي أعلى بنسبة 1.5% على أساس سنوي، ويصل في الفروانية إلى 343 دينار بزيادة سنوية نسبتها 0.7%، وفي محافظة مبارك الكبير يسجل 360 دينار دون تغير سنوي فيما يصل في الأحمدية إلى 307 دينار بزيادة 1.0% على أساس سنوي، وفي محافظة الجهراء بلغ متوسط القيمة الإيجارية 343 دينار بزيادة 2.2% على أساس سنوي.

في الأحمدية إلى 762 دينار بنهاية الربع الرابع 2025.

القيم الإيجارية

يصل متوسط القيمة الإيجارية للسكن الخاص إلى 714 دينار على مستوى دولة الكويت دون تغير ربع سنوي في حين انخفض بنسبة 0.6% على أساس سنوي، ويصل المتوسط في محافظة العاصمة إلى 853 دينار، فيما يبلغ في محافظة حولي 774 دينار، ويصل المتوسط في الفروانية إلى 554 دينار، فيما لم يشهد في الأحمدية تغيراً ربع سنوي أو سنوي مسجلاً فيها 558 دينار، وفي محافظة مبارك الكبير سجل المتوسط 654 دينار دون تغير على أساس ربع سنوي، بينما انخفض متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الجهراء 497 دينار بنسبة 0.7% على أساس ربع سنوي.

بنهاية الربع الرابع 2025 بنسبة طفيفة قدرها 0.8% على أساس ربع سنوي وبنسبة 3.5% على أساس سنوي. فيما تراجع متوسط السعر في العقار الصناعي بنسبة طفيفة قدرها 4.5% على أساس ربع سنوي، في حين انخفض متوسط السعر في الأماكن الحرفية بنهاية الربع الرابع 2025 بحدود 0.6% على أساس ربع سنوي.

انخفض متوسط سعر المتر المربع المحسوب على أساس المناطق السكنية على مستوى دولة الكويت إلى حدود 989 دينار لعقار السكن الخاص بنسبة 1.7% عن الربع الثالث 2025، في حين ارتفع متوسط سعر المتر في الأراضي الاستثمارية إلى 1,817 دينار بزيادة ربع سنوية نسبتها 1.7%، ويصل متوسط السعر في العقار التجاري على مستوى المناطق التجارية إلى 4,939 دينار للمتر المربع بزيادة ربع سنوية قدرها 0.8%. في حين يصل المتوسط في الأراضي ضمن فئة الصناعي إلى 843 دينار وفي العقار الحرفي يبلغ المتوسط 2,947 دينار بنهاية الربع الرابع من عام 2025.

متوسط سعر شقق التمليك والقيم الإيجارية:

ارتفع متوسط سعر متر التمليك للشقق في العقارات الاستثمارية ذات مساحة 95 متر مربع و70 متر مربع بنسبة 1.9% على أساس ربع سنوي بنهاية الربع الرابع 2025، ويصل إلى 917 دينار على مستوى المحافظات، ويعد متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة الأعلى على مستوى دولة الكويت مسجلاً 1,154 دينار، يليه متوسط السعر في محافظة مبارك الكبير مسجلاً 1,091 دينار ثم يأتي متوسط السعر في محافظة حولي الذي يصل إلى 1,052 دينار، يليه الفروانية حيث سجل متوسط السعر 796 دينار، ويصل

بنك برقان يحافظ على أدائه المالي المتين ومرونته التشغيلية في 2025



طوني ضاهر،

رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان



الشيخ/ عبد الله ناصر الصباح،

رئيس مجلس إدارة بنك برقان

تصنيفاته الاستثمارية والنظرة المستقبلية المستقرة. وتشمل هذه التصنيفات: الدرجة «A+» للتصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية من وكالة كابيتال إنتلجنس، والدرجة «A» لقدرة المصدر على سداد التزاماته من وكالة فيتش، و«Baa1» لتصنيف الودائع طويل الأجل من موديز، و«BBB+» للتصنيف الائتماني طويل الأجل من S&P Global، بما يعكس قوة ملفه الائتماني وارتفاع مستويات الرسمة والإدارة الحسنة للمخاطر.

وفي تعليقه على هذا النمو، قال طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان: «ركزنا في عام 2025 على توسيع العمليات الأساسية في الكويت، إلى جانب متابعة نمو انتقائي ومنضبط على المستوى الدولي. ومن خلال تعميق العلاقات مع العملاء، وتنويع المحافظ، وتطوير العروض والخدمات، عززنا أسس بنك برقان وقدمنا قيمة مستدامة وطويلة الأجل عبر جميع الأسواق».

مبادرات تمويلية قوية تدعم طموحات النمو

أصدر بنك برقان بنجاح سندات دين دولية ذات أولوية غير مضمونة لأجل خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، من قبل شركة برقان سينير إس بي سي المحدودة بموجب برنامج السندات متوسطة الأجل باليورو بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي (EMTN)، وبسعر فائدة ثابت قدره 4.875%، (بعائد يبلغ 115 نقطة أساس فوق عوائد سندات الخزنة الأمريكية)، واستهدف الإصدار المستثمرين الدوليين، واستقطب طلباً عالمياً استثنائياً، حيث بلغ دفتر الأوامر ما يقارب 1.9 مليار دولار أمريكي، أي أن الطلب تجاوز حجم الإصدار المستهدف بما يقارب الـ 4 مرات. وتوزع الاكتتاب جغرافياً على نحو 30% لمستثمري الشرق الأوسط، و29% لمستثمري المملكة المتحدة وأوروبا، و38% لمستثمري آسيا، و3% لمستثمري الولايات المتحدة الأمريكية. ويسهم هذا الإصدار في تعزيز مرونة تمويل البنك، وتحسين السيولة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ودعم طموحات النمو الاستراتيجية في الكويت والأسواق الإقليمية.

وخلال العام، أنشأ البنك برنامج لشهادات الإيداع (Cer-tificate of Deposits)، بقيمة 500 مليون دولار في الكويت، وهو أداة تمويلية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز السيولة. وقد حظيت هذه الشهادات

رأس المال (Tier 1) نحو 13.3%، ومعدل كفاية رأس المال نسبة 16.8%، وجميعها أعلى بكثير من الحدود الدنيا للمتطلبات الرقابية البالغة 12.0% و14.0% على التوالي. وتعكس هذه المؤشرات القوية للسيولة وكفاية رأس المال، مجتمعاً، نهجاً مالياً حقيقياً وقدرة عالية على امتصاص الخسائر، إضافة إلى متانة ومرونة المركز المالي للبنك، بما يدعم تنفيذ المبادرات الاستراتيجية وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

وعلى ضوء الأداء القوي للبنك في 2025، أوصى مجلس إدارة بنك برقان بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 6 فلوس للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 5% عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتخضع تلك التوزيعات المقترحة لموافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية. وتعكس هذه التوصيات التزام مجلس الإدارة بتوفير عوائد مستدامة للمساهمين، مع الحفاظ في الوقت ذاته على متانة مستويات رأس المال والسيولة لدى البنك.

وفي تعليقه على النتائج، قال رئيس مجلس إدارة بنك برقان، الشيخ عبد الله ناصر الصباح، إن أداء البنك خلال عام 2025 يعكس متانة أسسه والتنفيذ المنضبط لخطته الاستراتيجية الواضحة، وذلك على الرغم من التحديات التي شهدتها العام وما صاحبها من حالة عدم يقين وضغوط خارجية. وأضاف أن قدرة بنك برقان على الحفاظ على الاستقرار المالي وجودة الأصول واستدامة الربحية تؤكد فاعلية إطار الحوكمة ونهج إدارة المخاطر الحثيبي الذي يتبعه البنك، مجدداً التزامه بتحقيق قيمة طويلة الأجل لكل أصحاب المصلحة.

وأضاف رئيس مجلس الإدارة أن النمو المستمر لبنك برقان يعود إلى التوازن المدروس الذي يحافظ عليه البنك بين تعزيز عملياته الأساسية في الكويت، ودفع خطط البنك الاستراتيجية للتحوّل الرقمي والتشغيلي، والاستثمار في رأس المال البشري، ودمج معايير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في جميع أنشطة البنك، بحيث يضمن مرونة عالية للبنك اليوم، مع إرساء ركائز متينة لمستقبل واعد.

وتؤكد التصنيفات الائتمانية الممنوحة للبنك من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، متانة المركز المالي لبنك برقان وجودة ملفه الائتماني، حيث حافظ على

أعلن بنك برقان ش.م.ك.ع («برقان» أو «البنك») عن نتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مسجلاً أداءً قوياً يعكس التزامه بتنفيذ استراتيجيته بفعالية، والاستفادة من تنوع مصادر الإيرادات، وإدارة حسيبة للمخاطر، والحفاظ على ميزانية عمومية متينة. وتأتي هذه النتائج وسط بيئة عالمية وإقليمية معقدة، تتسم بتقلبات اقتصادية مستمرة وتطورات جيوسياسية متلاحقة، ما يعكس قدرة البنك على الصمود وتحقيق النمو المستدام.

وارتفعت إيرادات البنك إلى 268 مليون دينار كويتي خلال العام 2025، بنمو 17% على أساس سنوي، بفضل النمو القوي في كل من الدخل من الفوائد والدخل من غير الفوائد. وقد ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 13% ليبلغ 178 مليون دينار كويتي، نتيجة استمرار التوسع في محفظة القروض واستقرار صافي هامش الفائدة عند 2.3% ما يعكس الإدارة الفعالة للميزانية العمومية في ظل بيئة معدلات فائدة متغيرة. كما نما الدخل من غير الفوائد أيضاً بواقع 25% على أساس سنوي ليصل إلى 90 مليون دينار كويتي، مدفوعاً بارتفاع الدخل من الرسوم، وأرباح الأوراق المالية، والمساهمة الناجمة من بنك الخليج المتحد، بما في ذلك شركته التابعة، «كامكو إنفست». ويسهم هذا الأداء في تعزيز تنوع مصادر الإيرادات وتحسين جودة الأرباح بشكل عام.

وسجل بنك برقان نمواً في أرباحه التشغيلية بنسبة 6% على أساس سنوي ليصل إلى 105 مليون دينار كويتي، مدعوماً بنمو الإيرادات، في حين بلغ صافي أرباح البنك 47 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حيث جاءت متقاربة إلى حد كبير مع مستويات العام السابق، ما يعكس استقرار الأرباح ومتانة نموذج أعمال البنك وقدرته على تحقيق أداء مستدام في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين في الأسواق.

وواصل بنك برقان مسار نموه خلال العام 2025، حيث وصل إجمالي أصوله إلى 9.1 مليار دينار كويتي بنهاية 2025، بزيادة قدرها 1% على أساس سنوي، مدعوماً بالنمو الواسع النطاق الذي حققه في أسواق رئيسية، على رأسها الكويت التي شهدت ارتفاعاً في الأصول بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 6.9 مليار دينار كويتي. كما نمت محفظة القروض بنسبة 8% على أساس سنوي لتبلغ 4.8 مليار دينار كويتي، حيث جاء الزخم بشكل رئيسي من أعمال البنك في الكويت، إلى جانب الأداء القوي للشركات التابعة. وحافظت المجموعة على جودة أصولها عند مستويات قوية، حيث استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.9%، في حين بلغت نسبة صافي القروض المتعثرة، بعد احتساب الضمانات، مستوى منخفضاً عند 0.4%، ما يؤكد النهج المتحفظ في إدارة المخاطر. بالمقابل، حافظ البنك على تغطية القروض المتعثرة عند نسبة حسيبة بلغت 239%.

وارتفع إجمالي ودائع العملاء بنسبة 11% على أساس سنوي لتصل إلى 5.5 مليار دينار كويتي، مما يعكس النمو الذي حققته جميع وحدات المجموعة، بقيادة عمليات البنك في الكويت. هذا وقد بلغت قاعدة الودائع في الكويت 4.1 مليار دينار كويتي، مسجلة نمواً قوياً بنسبة 9% على أساس سنوي. وحافظ هيكل الودائع على متانته، مدعوماً بأرصدة قوية في الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA)، والتي واصلت دورها المحوري في تعزيز السيولة وتوفير مصادر تمويل منخفضة التكلفة.

وحافظ بنك برقان على مستويات قوية لرأس المال ومركز السيولة، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة ((LCR) 186% ونسبة صافي التمويل المستقر ((NSFR) 112%)، مما يعد أعلى بكثير من الحد الرقابي البالغ 100%. كما حافظ بنك برقان خلال العام 2025 على مستويات رأسمال متينة، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى من

تحقيق أرباح مستدامة مدفوعة بتنوع مصادر الدخل وإدارة المخاطر الحصيفة وصلابة الميزانية العمومية



بإقبال واسع من المؤسسات الاستثمارية، وبلغ الرصيد المستحق منها نحو 200 مليون دولار أمريكي بنهاية السنة المالية 2025، مساهماً في تعزيز كفاءة الميزانية العمومية ومرونة التمويل.

بالإضافة إلى ذلك، زاد بنك برقان رأسماله المصرح به بمقدار 200 مليون دينار كويتي ليصل إلى 600 مليون دينار كويتي، عقب موافقة الجمعية العامة غير العادية، وذلك لدعم النمو المستقبلي وضمان الالتزام المستمر بالمتطلبات التنظيمية.

وعن هذه المبادرات، قال رئيس الجهاز التنفيذي: «يمثل نجاحنا في العودة إلى أسواق الدين الدولية من خلال إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي علامة فارقة خلال العام. ومع مبادرات التمويل الأخرى، يعزز هذا الإصدار المرونة المالية، ويحسن تكاليف التمويل في بيئة شديدة التنافسية، ويتيح لنا اغتنام فرص النمو في الكويت والمنطقة، مع خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة».

تعزيز قدرات البنك والوصول إلى أسواق الخليج

أكمل بنك برقان بنجاح خلال العام 2025 عملية الاستحواذ على بنك الخليج المتحد (UGB) في البحرين ودمج عملياته بالكامل، محققاً تقدماً ملموساً في جهود التكامل ومبادرات تعزيز القيمة. وشملت هذه الجهود إعادة رسملة بنك الخليج المتحد إلى جانب سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مركزه المالي، وتنشيط أعماله كبنك مستقل، وتعزيز القيمة للمساهمين.

وبالتوازي، أثمرت الشراكة مع شركة كامكو إنفست - التي يمتلك فيها بنك الخليج المتحد حصة تبلغ 60% - نتائج ملموسة حتى الآن، بينما يواصل التعاون الوثيق مع فرق بنك برقان في الكويت عبر الخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية للشركات والأفراد، والاستثمار، والخزينة، مما يعزز عروض البنك للعملاء.

تسريع عملية التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي ركيزة أساسية في استراتيجية بنك برقان، مع استمرار الاستثمار في منصات تعزز الشفافية والكفاءة وتجربة العملاء وأصحاب المصلحة على حد سواء، حيث عزز عرض خدماته المصرفية للشركات من خلال خطوة نوعية في التمويل التجاري الرقمي، حيث أصبح بإمكان العملاء من الشركات إصدار وتعديل خطابات الضمان الاعتمادات المستندية بالكامل عبر منصته الإلكترونية TBS Online. وقد أسهم هذا التطوير في تقليل الأعمال الورقية وتسريع إتمام المعاملات، كما رسخ مكانة بنك برقان كشريك مصرفي رقمي متكامل للشركات العاملة في الكويت والمنطقة.

كما أطلق بنك برقان خدمة نقاط البيع الرقمية (Soft-POS) من قبل شركة KNET، لأصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة، والتي تتيح قبول المدفوعات الإلكترونية بسهولة وأمان من خلال تطبيق متطور يحمل على الأجهزة الذكية دون الحاجة إلى أي أجهزة نقاط بيع تقليدية إضافية، مقدماً بديلاً آمناً ومرناً وفعالاً من حيث التكلفة، يبسط العمليات ويدعم نمو الأعمال.

كما واصل بنك برقان تعزيز مبادرات التحول الرقمي المؤسسي، بما في ذلك تطبيق حلول SAP مثل Suc-cessFactors، لدعم الكفاءة التشغيلية، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، وتحسين تجربة الموظفين.

وخلال العام، عزز بنك برقان تواصله مع أصحاب المصلحة حيث أطلق البنك تطبيقاً جديداً على الموبايل خاصاً بعلاقات المستثمرين (IR). ويتيح هذا التطبيق المتطور والمتوافر على نظامي iOS و Android الاطلاع السريع على أحدث الإفصاحات والتقارير المالية وأداء السهم، بما يضمن لهم متابعة مستمرة لكل المعلومات المتاحة، كما يمكنهم من استعراض أبرز المؤشرات المالية وقياسات الأداء وتاريخ توزيعات الأرباح بشكل مباشر وواضح عبر تطبيق مخصص يتماشى مع أفضل

الممارسات الدولية.

على صعيد شبكته الدولية، واصلت منصات بنك برقان الرقمية تحقيق إنجازات رئيسية، حيث وصل عدد عملاء منصة ON في تركيا إلى 1.5 مليون عميل منذ إنطلاقها في أواخر 2021.

الارتقاء بتجربة العملاء بمختلف شرائحهم

واصل بنك برقان تعزيز رحلة العميل بمختلف شرائحهم سواء الأفراد والشركات وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتقديم حلول دفع رقمية متقدمة. ومن بين الشراكات طويلة الأمد التي جدها البنك خلال 2025 كانت شراكته مع Visa، الرائدة عالمياً في مجال المدفوعات الرقمية، وهو ما يعكس التزام بنك برقان بتقديم تجارب دفع آمنة وسلسة ومبتكرة.

وعلى صعيد تجربة العملاء، أصبح بنك برقان أول بنك في الكويت يطرح خدمة Visa Click to Pay، وهي حل دفع رقمي يعتمد على المصادقة البيومترية حيث يتيح للعملاء إتمام مشترياتهم عبر مواقع التسوق الإلكترونية بسهولة وسرعة، من خلال ضغط زر واحدة، باستخدام أجهزةهم المتصلة بالإنترنت، ودون الحاجة إلى إدخال بيانات البطاقة أو كلمات المرور لمرة واحدة (OTP) في كل عملية شراء.

الاستثمار في رأس المال البشري

يظل تطوير رأس المال البشري أولوية استراتيجية لبنك برقان حيث واصل طوال 2025، الاستثمار في بناء الكفاءات لتكون جاهزة للمستقبل وتمكين موظفيه. وعزز بنك برقان استراتيجيته في مجال رأس المال البشري من خلال برامج متخصصة في القيادة والتطوير، بما في ذلك برامج 'رؤية' و 'Empower Her' لدعم نمو الموظفين وتأهيلهم لمناصب قيادية.

ولم يقتصر استثمار بنك برقان في تطوير المواهب على موظفيه، بل امتد إلى المجتمع الأوسع من خلال رعاية Academy X، وهي أكبر مبادرة كويتية لتمكين المرأة في قطاع التكنولوجيا، بالتعاون مع أكاديمية CODED وجامعة الكويت، والمشاركة في أبرز معارض التوظيف الجامعية.

كما نظم البنك فعالية «Values Unlocked»، وهي تجربة تفاعلية قائمة على الواقع المعزز لتعزيز العمل الجماعي والثقافة المؤسسية، واختتم رعايته البلاطينية للنسخة

الرابعة من معرض «وظيفتي»، أكبر معرض وطني للتوظيف في البلاد، دعماً لتطوير المواهب الوطنية. كما وقع البنك شراكة استراتيجية مع SAP لتطبيق نظام إدارة الموارد البشرية SuccessFactors، مما يعزز مكانته كوجهة عمل مفضلة من خلال منظومة متكاملة للتعليم والتطوير مبنية على البيانات.

وقال طوني ضاهر: «استثمارنا في رأس المال البشري مدروس ومبني على النتائج. نركز على تطوير قدرات تدعم استراتيجيتنا مباشرة - سواء في القيادة، أو المهارات الرقمية، أو الخبرات المتخصصة - لضمان استعداد موظفينا للعمل بكفاءة في بيئة مصرفية متزايدة التعقيد».

الالتزام بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإحداث أثر مجتمعي مستدام

يوصل بنك برقان دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في مختلف عملياته، وأطر إدارة المخاطر، وتخصيص رأس المال، بما يضمن أن تكون الاستدامة محركاً رئيسياً للأداء والنمو على المدى الطويل. ويؤكد إدراج البنك ضمن مؤشر FTSE4Good متانة ممارساته في مجال ESG وتوافقها مع المعايير العالمية للأعمال المسؤولة.

تعزيز موقع البنك الريادي والمساهمة في تشكيل الرؤى بالقطاع

واصل بنك برقان خلال عام 2025 تعزيز موقعه الريادي في القطاع المصرفي الكويتي من خلال المساهمة الفاعلة في إقامة المؤتمرات البناءة، ودعم الابتكار، وتطوير منظومة العمل المصرفي والاستثماري. وخلال العام، استضاف بنك برقان وشركة «كامكو إنفست» النسخة الثانية من مؤتمرهما الاستثماري المشترك تحت شعار «استكشاف الاتجاهات: أفكار تحرك الأسواق»، والذي جمع خبراء إقليميين ودوليين، ومستثمرين مؤسسيين، وعملاء من ذوي الملاءة المالية وأصحاب الثروات لتبادل الرؤى حول التطورات الاقتصادية العالمية وأسواق رأس المال وفرص الاستثمار.

وفي تعليقه على هذا النهج، أكد الشيخ عبد الله ناصر الصباح أن الدور القيادي للبنك يتجاوز الأداء المالي، مشدداً على مسؤولية بنك برقان في المساهمة بتطوير السوق، ونقل المعرفة، وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل للنظام المالي في الكويت.



شراكة استراتيجية جديدة ضمن منصة ABK Build الرقمية

البنك الأهلي الكويتي يواكب عملائه في رحلة بيت العمر بخصومات استثنائية وحصرية من «أبيات»

محمد أبل: يسعدنا الترحيب بعملاء البنك في معارض أبيات وتسهيل وصولهم إلى منتجاتنا المتميزة بأسعار تنافسية وحصرية



محمد القطان:

• دريصون على تبسيط رحلة البناء والسكن لعملائنا من خلال تزويدهم بالحلول التمويلية، والسهولة في اختيار احتياجاتهم رقمياً

يواصل البنك الأهلي الكويتي مواكبة عملائه في رحلة بناء بيت العمر في مختلف المراحل، من التصميم وحتى التنفيذ، عبر شراكات استراتيجية تساعدهم على تلبية احتياجاتهم التمويلية، بالتعاون مع نخبة من الشركاء في السوق المحلي، وذلك ضمن منصة ABK Build التي أطلقها مؤخراً. ووقع البنك اتفاقية تعاون استراتيجية مع شركة أبيات لتقديم خصومات استثنائية وحصرية لعملائه، وذلك بحضور رئيس الخدمات المصرفية الشخصية محمد القطان، والرئيس التنفيذي لشركة أبيات محمد خالد أبل، إلى جانب عدد من مسؤولي البنك والشركة، في المقر الرئيسي للبنك، حيث جرى تسليط الضوء على أبرز مزايا الاتفاقية وآليات الاستفادة العملاء منها.

وبموجب الاتفاقية، سيتواجد موظفو البنك الأهلي الكويتي في صالات عرض شركة أبيات لخدمة العملاء، والرد على استفساراتهم، وتلبية متطلباتهم التمويلية بشكل سريع، بما يتماشى مع خطط منصة ABK Build الهادفة إلى ترسيخ مكانة البنك كشريك مالي مثالي للعملاء خلال رحلة بناء بيت العمر، على مدار مختلف المراحل.

وبهذه المناسبة، صرّح القطان قائلاً: «نحن فخورون بالتعاون مع علامة تجارية مرموقة مثل أبيات، لتبسيط الرحلة التمويلية لعملائنا فيما يتعلق بتجهيز السكن، وتزويدهم بالأدوات المالية التي تمنحهم القوة الشرائية والراحة في آن واحد». وأضاف: «نسعى دائماً لعقد شراكات تلامس تطلعات عملائنا وتوفر لهم قيمة مضافة حقيقية، ويعكس تعاوننا مع شركة رائدة مثل أبيات التزامنا بدعم نمط حياة عملائنا الباحثين عن التميز والجودة، ومساعدتهم في بناء منازل أحلامهم بأفضل السبل الممكنة».

وأشار القطان إلى أن البنك يؤمن بأن العميل يستحق الحصول على منزل أحلامه دون تحمل أعباء مالية إضافية، موضحاً أن هذه الاتفاقية تتيح للعملاء الاستفادة من باقات متنوعة وبأسعار استثنائية وحصرية، لتحويل رؤيتهم لمنازلهم إلى واقع ملموس.

وأكد أن البنك الأهلي الكويتي يحرص دائماً على تقديم أفضل المنتجات والحلول المصرفية والمالية بأسلوب مبتكر وسهل، مبيناً أن هدف البنك يتجاوز مجرد تقديم التسهيلات الائتمانية، حيث يهدف إلى هندسة حلول مالية متكاملة تتناغم مع الدورة الاقتصادية للعميل، لا سيما في قطاع حيوي كقطاع تجهيز المنازل، بما يسهم في تعزيز القوة الشرائية وتحقيق الكفاءة في إدارة التدفقات النقدية للأفراد. ولفت إلى أن توافق الرؤى مع شريك بحجم شركة أبيات يمنح البنك القدرة على تقديم منتجات مصرفية تتسم بالمرونة والابتكار، مشدداً على أن التكامل بين القطاع المصرفي وقطاع التجزئة المتخصص يُعد المحرك الرئيسي لتعزيز تجربة العميل في السوق على مختلف المستويات.

خلال هذا التعاون، سنضمن أن تكون هذه المنتجات في متناول الجميع عبر حلول مبتكرة وسهلة».

وتابع قائلاً: «في أبيات نؤمن بأن العميل يستحق الأفضل دائماً، ليس فقط من حيث جودة المنتجات والخدمات، بل أيضاً من حيث سهولة تملكها. وتعد شراكتنا مع البنك استثماراً في راحة عملائنا، حيث نوفر لهم تجربة متكاملة تترجم طموحاتهم في تصميم منازلهم إلى واقع ملموس، وتمكنهم من الحصول على جميع احتياجاتهم لبناء بيت الأحلام بجودة عالية وخيارات دفع مريحة، بما يسهم في تسريع وتيرة إنجاز منازلهم وتخفيف الأعباء المالية عن كاهلهم».

ويأتي ذلك في إطار مواصلة البنك الأهلي الكويتي طرح حلول مبتكرة ضمن منصة ABK Build، بما يضمن انتقال العميل من مرحلة المخططات إلى مرحلة السكن وفق أعلى معايير الاستقرار المالي، وإتاحة الفرصة له للحصول على جميع متطلبات بناء منزله وفق أعلى المواصفات المتاحة في السوق.

واختتم القطان تصريحه قائلاً:

«يمثل تعاوننا مع أبيات نقلة نوعية في كيفية تقديم الخدمات المصرفية، حيث نؤكد دورنا كشريك في رحلة العميل من خلال توفير حلول ائتمانية فورية تعتمد على تحليل البيانات، بما يعزز القوة الشرائية الموجهة لتحسين جودة الحياة. ونحن ملتزمون باستثمار جميع قدراتنا لتقديم قيمة مضافة تتجاوز المنتجات التقليدية، وتعزز من مكانتنا التنافسية في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة أبيات، محمد خالد أبل: «يسعدنا الترحيب بعملاء البنك الأهلي الكويتي في معارضنا، وتهدف هذه الشراكة إلى تسهيل وصولهم إلى منتجاتنا المتميزة بأسعار تنافسية، إلى جانب حلول تمويلية ميسرة تعزز من تجربتهم التسوقية معنا». وأضاف: «إن توافق رؤيتنا مع البنك الأهلي الكويتي في وضع العميل أولاً هو ما جعل هذه الشراكة ممكنة، ونحن نحرص دائماً على تقديم أفضل المنتجات العالمية. ومن

خلال مقابلة مع قناة CNBC العالمية

شيخة البحر: أداء بنك الكويت الوطني في 2025 يؤكد قدرته على تحقيق نمو تشغيلي مستدام

سجلنا نمواً قوياً بأكثر من 13% في إجمالي الموجودات ومحفظه القروض



استفدنا من تحسن بيئة الأعمال محلياً وعززنا مساهمة عملياتنا الدولية في الإيرادات والأرباح

نسعى للاستفادة من زخم ترسية المشاريع محلياً وتنويع إيراداتنا عبر مختلف أسواق المجموعة

وقالت البحر: "إن خفض أسعار الفائدة يؤثر بلا شك على هوامش الربحية، إلا أننا نعمل على تنويع إيراداتنا عبر مختلف أسواق المجموعة، والاستفادة من الزخم في المشروعات التنموية الكبرى التي تطرحها الحكومة ضمن رؤية «كويت 2035»».

وبينت البحر أن قيمة المشاريع الممنوحة في الكويت بلغت 4.3 مليار دينار في 2025، بارتفاع كبير عن العام السابق، فيما يقدر حجم المشاريع قيد الطرح بنحو 11.7 مليار دينار، والتي يهدف معظمها إلى تعزيز البنية التحتية لتلبية احتياجات النمو السكاني.

التمويل العقاري

وأضافت أن الإقرار المرتقب لقانون التمويل العقاري سيكون له تأثير إيجابي مهم، مبيّنة أن مشروع القانون قطع شوطاً كبيراً نحو مراحلها النهائية، بالتوازي مع إطلاق مناقصات كبرى لتطوير ثلاث مدن سكنية جديدة وفق نموذج المطور العقاري، وهو ما سيعزز دور القطاع الخاص ويوسع خيارات التملك السكني، بما ينعكس

إيجاباً على محافظ القروض لدى البنوك. **نظرة متفائلة**

وحول توقعاتها لأداء البنك في عام 2026، عبرت البحر عن نظرتها المتفائلة، مؤكدة أن البنك يسعى دائماً إلى تحقيق أفضل العوائد لمساهميها. وأوضحت أن مزيداً من التحسن من بيئة الأعمال محلياً، من خلال إطلاق تشريعات جديدة كقانون التمويل العقاري، مع مواصلة الزخم القوي في ترسية المشاريع التنموية، واستمرار الإصدارات السيادية عبر قانون التمويل والسيولة (الدين العام)، عوامل من شأنها أن تنعكس إيجاباً على القطاع المصرفي عبر زيادة الطلب على الائتمان، وتحسن مستويات السيولة، ونمو الدخل القائم على الرسوم.

وشددت البحر على أن مزيج الأعمال المتنوع لمجموعة بنك الكويت الوطني، إضافة إلى بصمتها الجغرافية الممتدة عبر 13 دولة، تمنحها القدرة على الاستفادة من الفرص الواعدة في مختلف الأسواق.

أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، شيخة البحر، أن النتائج المالية للبنك عن العام 2025 جاءت لتعكس قوة مركزه المالي وقدرته على تحقيق نمو تشغيلي مستدام.

وقالت البحر في مقابلة مع قناة CNBC International: "تأثر صافي أرباحنا بتطبيق النظام الضريبي الجديد على الشركات متعددة الجنسيات، والذي أدى إلى مضاعفة معدل الضريبة الفعلي من 8.2% في عام 2024 إلى 16% في عام 2025، لكن إذا نظرنا إلى الأرباح قبل احتساب الضرائب سنجد أنها سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته 5.4% على أساس سنوي لتصل إلى 734.6 مليون دينار كويتي، كما أننا حققنا نمواً جيداً في صافي الإيرادات التشغيلية وبنسبة 3.6% ليصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي».

وأوضحت أن الأعمال المصرفية الأساسية كانت عاملاً رئيسياً في نمو الإيرادات التشغيلية للبنك خلال العام 2025، إضافة إلى تحسن تكلفة المخاطر، مشيرة إلى أن البنك سجل نمواً قوياً في كل من إجمالي الموجودات ومحفظه القروض، اللذان سجلا ارتفاعاً بأكثر من 13% على أساس سنوي.

وأكدت البحر أن البنك استفاد من التحسن الذي شهدته بيئة الأعمال في الكويت، إضافة إلى تعزيز مساهمة العمليات الدولية للمجموعة في الإيرادات والأرباح، وزيادة البيع المتقاطع (Cross Selling) عبر مختلف الأسواق التي تنشط فيها المجموعة.

مزيج متكامل

وأوضحت البحر أن النمو اللافت في إجمالي الموجودات ومحفظه القروض جاء نتيجة مزيج متكامل من الأداء القوي في السوق المحلي، إلى جانب الزخم المتواصل في أسواق المجموعة الخارجية. وأشارت إلى أن هذا النمو اتسم بالتنوع، سواء على مستوى الإقراض للأفراد أو للشركات، ما يعكس اتساع قاعدة العملاء وقدرة البنك على اغتنام الفرص في مختلف القطاعات.

ولفتت البحر إلى أن بنك الكويت الوطني يواصل ترسيخ موقعه كمؤسسة مالية رائدة عبر التوسع المدروس في عملياته الدولية، مؤكدة أن هذه البصمة الجغرافية الواسعة توفر للبنك منصة متينة لتعزيز نموذج أعماله وتنويع مصادر دخله والاستفادة من الفرص الواعدة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

أسعار الفائدة

وحول أثر المسار الهبوطي لأسعار الفائدة، لفتت البحر إلى أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أبقى سعر الفائدة دون تغيير في آخر اجتماعاته الأسبوع الماضي، بعد أن كان قد خفض الفائدة 75 نقطة أساس خلال عام 2025، مشيرة إلى أن معظم البنوك المركزية العالمية، وكذلك البنوك الخليجية، تتبع مسار الفيدرالي في مسار الفائدة، باستثناء بنك الكويت المركزي الذي يواصل اتباع نهج أكثر تدريجاً، متوقعة أن يستمر بهذا النهج خلال الفترة المقبلة.

KIB يستضيف أول جلسة حوارية متخصصة حول تقييم القسائم الصناعية وأثر القرارات التنظيمية

بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي وفي إطار الجهود المشتركة للارتقاء بالممارسات المهنية في قطاع التقييم العقاري

خاص، حيث تمت مناقشة أثرها في تحسين بيئة الأعمال القطاع الصناعي في دولة الكويت، وأهمية الالتزام بالاشتراطات الرقابية وقوانين بلدية الكويت ومتطلبات السلامة والإطفاء والاشتراطات البيئية في حماية القطاع الصناعي، والحد من المخالفات التي قد تؤثر سلباً على السوق العقاري.

وقال مدير أول الاستشارات العقارية والحلول الرقمية في KIB المهندس / فهد الصالح: "إن البنك سباق دائماً في تنظيم ورعاية مثل هذه المحافل والجلسات الحوارية المتخصصة، انطلاقاً من إيمانه بأهمية الحوار المهني كأداة رئيسية لتطوير القطاع العقاري". وأكد الصالح أن KIB ملتزم بمواصلة التنسيق المشترك مع الشركاء من القطاعين المصرفي والمهني، لإطلاق برامج معرفية متخصصة تغطي مختلف القطاعات العقارية، بما يساهم في تطوير مهنة التقييم العقاري، وتعزيز ثقة المستثمرين، ودعم استدامة السوق العقاري في دولة الكويت، وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الحلقة النقاشية تأتي ضمن سلسلة من المبادرات والفعاليات المعرفية التي يحرص KIB على تنظيمها، في إطار استراتيجيته الرامية إلى دعم تبادل الخبرات وتعزيز المعرفة المتخصصة، وترسيخ دوره كشريك فاعل في تطوير المنظومة العقارية والمالية في دولة الكويت، بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة ويعزز كفاءة السوق وفق أفضل الممارسات العالمية.



تطبيق أسلوب الدخل، وتحليل أثر المصاريف التشغيلية، وتباين معدلات الإيجارات ونسب العائد بحسب النشاط الصناعي المخصص لكل قسيمة، عند تطبيق أسلوب رسملة الدخل.

وتطرقت الحلقة إلى العوامل التنظيمية والاقتصادية المؤثرة على قيمة عقارات القطاع الصناعي في الكويت، إضافة إلى توضيح الفروقات الجوهرية بين عقود حق الانتفاع للقسائم الصناعية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وانعكاس كل منهما على قرارات التقييم والاستثمار.

كما حظي محور القرارات التنظيمية باهتمام

لنظام حق الانتفاع والاستخدام المقيد وفق الأنشطة المعتمدة من الهيئة العامة للصناعة، وما يترتب على ذلك من انعكاسات فنية ومهنية على القيمة العادلة للعقار.

كما تم استعراض أساليب تقييم القسائم الصناعية وفق المعايير الدولية المعتمدة، من خلال أسلوب المقارنة وأسلوب التكلفة وأسلوب الدخل، مع تسليط الضوء على التحديات العملية المرتبطة بتطبيق أسلوب المقارنة في ظل محدودية بيانات التنازلات، وأهمية تعزيز موثوقية البيانات السوقية كركيزة أساسية لدقة التقييم. وناقش المشاركون كذلك منهجية

استضاف بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً، أول حلقة نقاشية بعنوان "تقييم القسائم الصناعية وأثر القرارات التنظيمية"، وذلك في إطار تعزيز التعاون المؤسسي والارتقاء بالممارسات المهنية في قطاع التقييم العقاري بالتعاون المشترك مع جمعية المقيمين العقاريين وبيت التمويل الكويتي.

وشهدت الحلقة النقاشية، التي عقدت في مركز KIB مبادر، حضوراً نوعياً من المختصين والمهتمين بالقطاع العقاري، حيث أكدت الجهات المنظمة أهمية هذه المبادرة في دعم مسار التطوير المهني لمهنة التقييم العقاري، وتعزيز التكامل بين القطاع المصرفي والمهني، بما يساهم في بناء بيئة أعمال أكثر كفاءة وشفافية في دولة الكويت.

واتفقت الأطراف المشاركة في الحلقة النقاشية على توسيع آفاق التعاون المشترك خلال عام 2026، عبر تنظيم سلسلة من الجلسات الحوارية والملتقيات المتخصصة، وتبادل الدعم المعنوي والمؤسسي، بما يخدم نشر المعرفة المهنية، ويدعم تطبيق معايير التقييم الدولية، ويرتقي بمستوى الممارسات المعتمدة لدى المقيمين العقاريين المرخصين من قبل وزارة التجارة والصناعة.

وتناولت الحلقة النقاشية عدداً من المحاور الجوهرية، في مقدمتها طبيعة الملكية العقارية وأثرها المباشر على منهجيات التقييم، حيث جرى توضيح الفروقات بين الملكية الحرة وحق الانتفاع، مع التركيز على خصوصية القسائم الصناعية التي تخضع

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الشركة تقود جهود التحول الرقمي.. وتواصل ابتكاراتها بلا حدود

«زين» تحصد ثنائية التميز من «إنترناشونال فاينانس»: الأفضل والأكثر ابتكاراً في قطاع الاتصالات في الكويت



عالية العوضي تستلم الجائزتين في دبي

مُتقدّمة لتجميع الطيف مُتعدد النواقل، بالدمج بين نطاقات أقل من 6 جيجاهرتز والموجات المليمترية، حيث يؤكّد هذا الاختبار جاهزية الشبكة لتقديم ساعات استثنائية وزمن استجابة منخفض وأداء متقدم يدعم الجيل القادم من الخدمات الرقمية. وفي هذا السياق، تواصل زين ترسيخ ريادتها في ابتكارات الجيل الخامس المُتقدّم عبر بنية تحتية واسعة النطاق مُصمّمة وفق أعلى المعايير لدعم المدن الذكية وتطبيقات إنترنت الأشياء، إلى جانب مبادرات تُعزّز موثوقية الاتصال وتجعل التجربة الرقمية أكثر بساطة وتأثيراً في الحياة اليومية. كما ينعكس هذا التوجه الابتكاري في تطوير تجربة الشبكة وخدماتها عبر توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في الميدان مثل المساعد الرقمي الذكي لمهندسي المواقع لتسريع معالجة الأعطال وتقليل زمن التوقف، وريادة تجارب Open RAN وتحسين كفاءة الطاقة في البنية التحتية للشبكة. وعلى صعيد التحول التشغيلي وتجربة العملاء، تواصل زين تسريع برنامجها لتحديث الأنظمة الرقمية، عبر مشاريع محورية تشمل تطوير منصّات أنظمة دعم الأعمال (BSS) بما يرفع كفاءة الأعمال ويُسرّع الرحلة الرقمية متعددة القنوات، مع دمج التوصيات الذكية وأتمتة العمليات وتعزيز المراقبة اللحظية والصيانة الذكية، لخدمة قاعدة عملائها من الأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة.



هذا بالإضافة إلى تركيزها المُستمر على الاستثمار في تطوير البنية التحتية للشبكة، وتسريع التحول نحو نماذج تشغيل رقمية أكثر كفاءة ومرونةً وذكاءً، إلى جانب تعزيز أثرها في دعم أولويات الكويت التنموية عبر بنية تحتية رقمية قادرة على تمكين القطاعات الحيوية في الدولة. وينعكس هذا التميز أيضاً من خلال إنجاز تقني نوعي حققته زين الكويت مؤخراً، بعد أن أصبحت الأولى إقليمياً في استكمال اختبار لمعدّل نقل بيانات فائق بلغ 31 جيجابايت في الثانية عبر تقنيات

حصدت زين الكويت جائزتي «أفضل شركة اتصالات» و«شركة الاتصالات الأكثر ابتكاراً» في السوق الكويتي عن العام 2025 ضمن جوائز التميز السنوية لمؤسسة «إنترناشونال فاينانس»، في إنجاز جديد يعكس مسارها الريادي في تقديم تجارب رقمية مُتكاملة لعملائها، واستمرار تصدّرها قطاع الاتصالات محلياً عبر بنية تحتية متطورة تواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي. خلال النسخة الـ 13 من الحفل الذي أُقيم في دبي، تسلّمت عالية العوضي، مدير إدارة العلاقات الإعلامية في زين الكويت، الجائزتين، حيث يُعد الحفل السنوي لمجلة «إنترناشونال فاينانس»، التي تتخذ من لندن مقراً لها، مناسبة تجمع قادة الأعمال وكبرى المؤسسات الإقليمية، وتسلّط الضوء على الجهات الأكثر تميزاً عبر تصنيفاتها السنوية المُتخصّصة في الاقتصاد والمال والأعمال. ويأتي هذا التكريم امتداداً لسجل زين الحافل من التتويجات التي عكست تميزها التشغيلي والتجاري، حيث تسلّط الجائزتين الضوء على المسار الابتكاري المُتكامل الذي تقوده زين، والذي يركز على رفع جاهزية الشبكات نحو الجيل القادم مع إطلاق تكنولوجيا الجيل الخامس المُتقدّم (5G-A)، وتبني الطول الذكية المُعزّزة بالذكاء الاصطناعي، وأتمتة العمليات، بما يرفع كفاءة الأداء وجودة الخدمة، ويحسّن التجربة الرقمية من مختلف الجوانب.

تأكيداً على التزامها بتعزيز التعاون ودفع النمو المستدام في القطاع

«طلبات» الشريك الرئيسي للملتقى الوطني للنقل والخدمات الذكية

talabat

وسيتناول جدول أعمال الملتقى مناقشة مجموعة من المحاور الحيوية، من أبرزها السلامة المرورية في إطار رؤية الكويت 2035، والأطر التنظيمية والتشريعية ذات الصلة، المخالفات المرورية والعقوبات الحديثة المرتبطة بها، إلى جانب مبادئ المسؤولية المؤسسية والحوكمة، وتطبيقات التقنيات الذكية، وأفضل الممارسات العالمية. كما سيستعرض المشاركون نماذج وتجارب دولية ناجحة، بهدف استخلاص حلول عملية قابلة للتطبيق تساهم في تعزيز مستويات السلامة، ورفع كفاءة الأداء، والارتقاء بجودة الخدمات في الكويت.

يُذكر أن «طلبات» تواصل مشاركتها الفاعلة في المبادرات الوطنية الهادفة إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز جودة الحياة لسائقي التوصيل، وفي مقدمتها دورها المحوري في إنجاح أسبوع السلامة المرورية الوطني، وذلك في إطار تعاون استراتيجي تقوده الشركة بالشراكة مع العديد من الجهات حكومية والمؤسسات المجتمعية البارزة، من بينها وزارة الداخلية، الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وشركاء من قطاع الخدمات اللوجستية.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تلتزم بإطلاق مبادرات موسمية وحملات توعوية تساهم في الارتقاء بتجربة سائقي التوصيل، مثل توفير محطات استراحة مكيفة خلال فصل الصيف، وإجراء الفحوصات الطبية الدورية، وتنظيم ورش حول الإسعافات الأولية، بما يعكس حرصها الدائم على صحة وسلامة كافة موظفيها.



عبدالله المنصور

وكفاءة، والارتقاء بجودة الحياة للمواطنين والمقيمين، وضمان أعلى معايير السلامة المرورية على الطرق.

ويتضمن برنامج الملتقى إلقاء عبدالله المنصور كلمة رئيسية بعنوان "من الحوكمة إلى الاستدامة"، إلى جانب مشاركة أمل بوخمسين، مدير الشؤون المؤسسية في «طلبات الكويت»، في جلسة نقاشية بعنوان "التنظيم والتشريع والمسؤولية الجماعية"، حيث تستعرض خلالها خبرة الشركة وتجربتها العملية في هذا المجال.

ويشارك في الملتقى نخبة من المتحدثين والخبراء، من بينهم العميد خالد عبدالله العدواني، مساعد المدير العام للإدارة العامة للمرور لشؤون التعليم والتنسيق، إلى جانب م. محمد المنصوري، أخصائي توعية سلامة مرورية من مركز النقل المتكامل - أبوظبي، والدكتور رامي السحار، المدير العام والمستشار التقني في شركة Protiviti، إلى جانب عدد من المختصين والخبراء المحليين والدوليين.

في إطار دورها الريادي بتعزيز منظومة التحول الرقمي في الكويت، أعلنت شركة طلبات، المنصة الرائدة لخدمات التوصيل والطلب عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن كونها الشريك الرئيسي لملتقى الوطني للنقل والخدمات الذكية (NFTSS)، والذي تنظمه وزارة الداخلية تحت رعاية معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف الصباح.

ومن المقرر أن يُعقد الملتقى على مدار يوم واحد في 3 فبراير بفندق فورسيزونز، بمشاركة خبراء من القطاعين الحكومي والخاص، من بينهم مسؤولون حكوميون وصناع قرار، وممثلون عن منصات الطلب عبر الإنترنت، شركات النقل والخدمات اللوجستية، إلى جانب مبتكرين ورواد في مجال التكنولوجيا، وأكاديميين، ونخبة من المختصين.

وتأتي هذه الرعاية في إطار حرص طلبات على تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والعمل جنباً إلى جنب مع مختلف المؤسسات المعنية لضمان مواءمة الجهود ودعم نمو القطاع بشكل متوازن ومستدام. كما تعكس الخطوة التزام الشركة بدعم التقنيات والحلول الذكية وتوظيفها كركيزة أساسية في عملياتها بما يساهم في تطوير بيئة العمل والارتقاء بجودة الحياة المهنية للسائقين. ويأتي ذلك بالتوازي مع دور طلبات المستمر في تعزيز السلامة المرورية والمساهمة في توفير بيئة أكثر أماناً لجميع مستخدمي الطريق.

وبهذه المناسبة، قال عبدالله المنصور، رئيس الشؤون المؤسسية في «طلبات الكويت»: "فخورون بشراكتنا الاستراتيجية مع وزارة الداخلية في هذا الملتقى الوطني. نحن في «طلبات» نؤمن بأن قطاع الخدمات الذكية هو أحد الركائز الأساسية للاقتصاد غير النفط الكويتي، والتزامنا يتجاوز تقديم الخدمة إلى المساهمة الفاعلة في صياغة أطر الحوكمة التي تضمن استدامة القطاع وسلامة جميع مستخدمي الطريق." وأضاف: "تأتي هذه الشراكة لتعكس رؤية «طلبات» في التحول من "نموذج التشغيل التقليدي" إلى "نموذج الشراكة المستدامة"، حيث تسعى الشركة لتوظيف حلولها الذكية ومخزونها المعرفي للمساهمة في بناء منظومة نقل أكثر أماناً

عطورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



في معرض «جلفود 2026» بدبي

«معجزة الشفاء» تشارك بأحداث الابتكارات الفريدة في عالم الأغذية والمشروبات

المجددي: مستمرون في تعزيز الوعي الغذائي وإنعاش الأسواق العالمية ببراندات غذائية عالية الجودة



شاركت شركة عسل معجزة الشفاء المتخصصة في إنتاج وتوزيع منتجات النحل والأعسال بأنواعها والمشروبات المحلاة بالعسل، في معرض «جلفود 2026»، والذي يعد أكبر حدث عالمي عبر قطاع الأغذية والمشروبات، وذلك خلال الفترة من 26 إلى 30 يناير الجاري.

وعلى هامش فعاليات المعرض، أجرت «معجزة الشفاء» عدة لقاءات مع كبار رجال الأعمال المهتمين بعالم الأغذية، بجانب شركات الأغذية الصحية لتبادل الخبرات والتباحث بشأن إنتاج وتعبئة وتسويق منتجات الأغذية، وبالأخص منتجات النحل التي تخصصت فيها «معجزة الشفاء» منذ تأسيسها في عام 1995 بدولة الكويت.

ومن جانبه، قال خبير تربية النحل وإنتاج العسل ومدير شركة المعجزة محمد قاسم المجددي: إنه في ظل التطور المشهود الذي تشهده أسواق الغذاء الدولية، وإيماناً منا برسالتنا التي تهدف تعزيز منظومة الغذاء العالمية، مستمرون في

بتقديم مشروبات حديثة من نوعها، وتمتاز بخواص ومكونات مفيدة للمستهلكين بما يتلاءم مع المتطلبات الغذائية الحديثة.

تعزيز الوعي الغذائي لكافة شرائح المستهلكين وإنعاش الأسواق العالمية بكل ما هو جديد ومبتكر في عالم الأغذية والمشروبات، لذا قمنا

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



لا تتغير بتغير الزمان.. هل تواجه المجتمعات العربية « أزمة أخلاق »؟؟

بقلم - سماح رضا



حسن الخلق تسمو بالإنسان إلى أفق الروح؛ ذلك بأن نفسه مخلوق مركب، في كيانه جزء أرضي وجزء سماوي، هو جسد وروح، شهوة وعقل، وملاك وشيطان، لذلك فالأخلاق ضرورة اجتماعية لا يستغني عنها مجتمع من المجتمعات لتقويم السلوك البشري، الذي لا بد منه لانسجام وترابط الإنسان مع أخيه الإنسان، ومتى فقدت الأخلاق تفكك أفراد المجتمع، وتصارعوا، وتناهبوا لمصالحهم الشخصية، ثم أدى بهم ذلك في النهاية إلى الانهيار ثم الدمار.

انتشار الجريمة بسبب الانحطاط الأخلاقي:

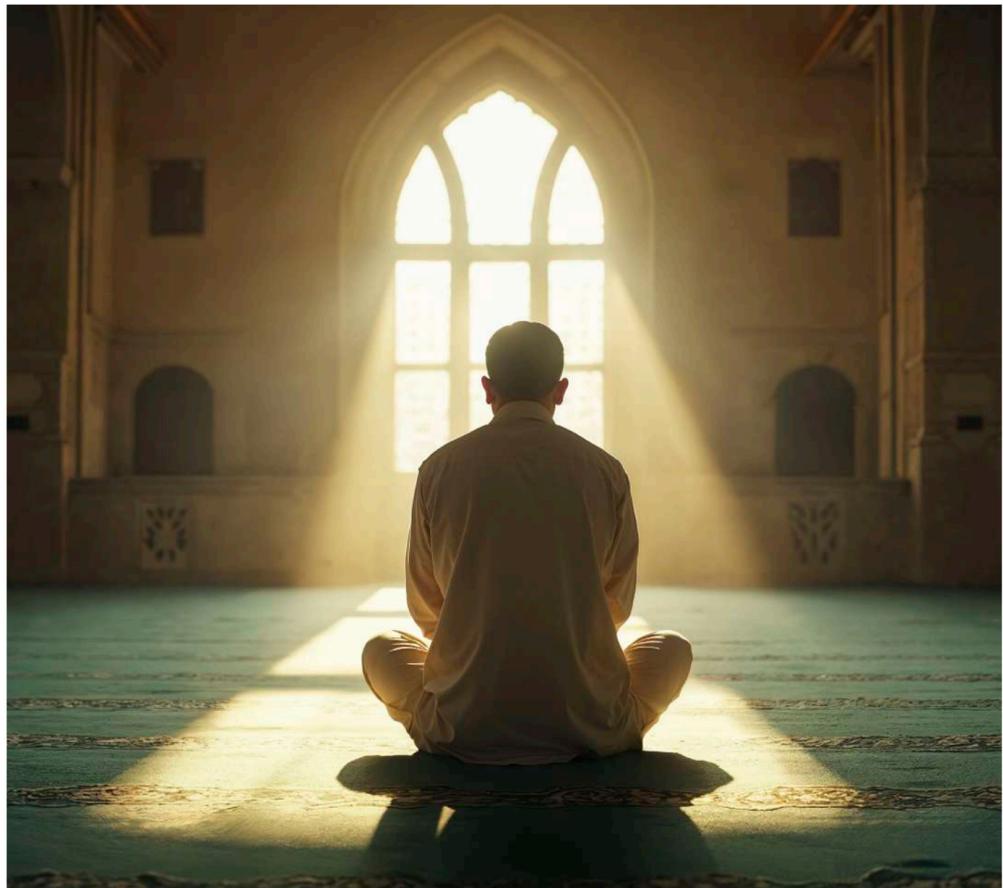
يعد الانحطاط الأخلاقي عاملاً رئيسياً في ارتفاع معدلات الجريمة، حيث يؤدي ضعف الوازع الديني، وتفكك القيم الأسرية، وغياب التربية السليمة إلى انهيار التماسك الاجتماعي. يتسبب هذا التردّي في شيوع جرائم كالقتل، السرقة، والتحرش، نتيجة الاستخفاف بالقوانين والقدرات السيئة، مما يهدد استقرار الفرد والمجتمع بأكمله. وللأسف الشديد أهملت المبادئ الأخلاقية في المجتمع العربي وركزت صفوت المجتمعات من الأثرياء فقط على العلم والمدارس والجامعات الأجنبية، وساد فيه الخيانة والغش، والكذب والسرقة، وسفك الدماء، والتعدي على الحرمات وعدم احترام المسن وإيذائه وتوبيخه، وانهيار الحقوق بكل أنواعها، وتلاشت المعاني الإنسانية الجميلة في علاقات الناس مما أدى إلى ظاهرة الأمراض النفسية والعصبية بين الشباب، فلا محبة ولا مودة، ولا نزاهة ولا تعاون، ولا تراحم ولا إخلاص بدون مكارم الأخلاق.

والأخلاق في الإسلام لا تقوم على نظريات مذهبية، ولا مصالح فردية، ولا عوامل بيئية تتبدل وتتلون تبعاً لها، بل هي فيض من ينبوع الإيمان يشع نورها داخل النفس وخارجها، حلقات متصلة في سلسلة واحدة، عقيدته أخلاق، وشريعته أخلاق، فالأخلاق دليل الإسلام وترجمته العملية، وكلما كان الإيمان قوياً أثمر خلقاً قوياً. قال صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا)).

الخلاصة: تحسين الأخلاق عملية مستمرة تتطلب صدق النية، المجاهدة، والافتداء بالسيرة النبوية والسلف الصالح. يشمل ذلك التحلي بالصبر، كف الأذى عن الناس، بر الوالدين، الحلم، والرفق، والثقة بالنفس، والالتزام بالعبادات، كما أن التطبيق العملي للمفاهيم الأخلاقية لها دوراً جوهرياً في تطوير الذات.

تعليقات بشكل مبتذل، و يصورن مقاطع فيديو بنوع من التقليد الساخر الذي تتخلله تعابير مخلة بالأداب أو رقصات، متناسيات تماماً أن هذا المقطع سيشاهده الملايين من الشباب، ومنهن من تفعل ذلك عن تعمد وتؤمن بأن خصوصيتها هي الحرية، وستفقد بذلك احترامها وقيمها الدينية، كما أنها تخلق نوعاً من الفتنة بين الشباب، وتغير نظرة الآخرين للصورة الحقيقية للفتيات العرب والمسلمات، وبذلك يقلدن التقليد الأعمى للغرب، فالمرأة تتمتع بعناية فائقة من الدين الإسلامي لصيانة كرامتها والارتقاء بمكانتها، فالالتزام بما فرض عليها لم يكن إلا لردع الفساد ووقاية لها من أن تسقط في دائرة الانحراف والانحلال، أو تتعرض للإيذاء من الغير بالتحرش اللفظي أو الفعلي.

قال أحمد شوقي
وإذا أصيبَ القومُ في أخلاقِهِمْ * فاقمَّ
عليهم مآتمًا وعوداً
الأخلاق ليست لونا من الترف يمكن الاستغناء عنه عند اختلاف البيئة، وليست ثوباً يرتديه الإنسان لموقف ثم ينزعه متى يشاء ليظهر ما بداخله من قبح، بل إنها ثوابت شأنها شأن العقائد والعادات والتقاليد، الأفلاك والمدارات التي تتحرك فيها الكواكب لا تتغير بتغير الزمان لأنها فطرة الكون.
فمثلاً.. في بعض مواقع التواصل الاجتماعي للأسف أصبحت ظاهرة استعراض الفتيات لأنفسهن منتشرة بشكل كبير بدون ضوابط أو أحكام، حيث أصبحنا نلاحظ فتيات عربيات يكتبن



سوق العملات المشفرة تخسر 190 مليار دولار في أسبوع



أنهت سوق العملات المشفرة أسبوعها الأخير من يناير 2026 على تراجع ملحوظ، مع تصاعد الضغوط البيعية، إلى جانب تزايد نفور المستثمرين من الأصول عالية المخاطر، مع موجة تصفية واسعة للمراكز الممولة بالرافعة المالية وتدفقات خارجة من صناديق المؤشرات المتداولة.

وبلغ إجمالي القيمة السوقية للعملات المشفرة نحو 2.83 تريليون دولار، مقارنةً بنحو 3.02 تريليون دولار قبل أسبوع، ما يعني خسارة تقارب 190 مليار دولار خلال أسبوع واحد، وبنسبة تراجع تقرب من 6.3%، وفق بيانات CoinMarket-Cap.

وعلى أساس شهري، تراجعت القيمة السوقية من قرابة 2.97 تريليون دولار مطلع يناير، مسجلة انخفاضاً بنحو 4.7% منذ بداية العام.

أداء العملات الرئيسية

عملة بيتكوين

السعر: 82880 دولارًا

القيمة السوقية: 1.65 تريليون دولار

خسرت بيتكوين نحو 7.24% على أساس أسبوعي، مقارنةً بسعرها عند 89,494 دولارًا في 24 يناير، كما سجلت تراجعاً بنحو 5.41% منذ بداية الشهر، وسط موجة بيع قسري ناتجة عن تصفية صفقات عالية الرافعة، وتدفقات خارجة من صناديق المؤشرات المتداولة.

عملة إيثريوم

السعر: 2647.85 دولار

القيمة السوقية: 319.95 مليار دولار

تكدت إيثريوم خسائر أسبوعية أكبر نسبياً، متراجعة بنسبة 10.52% مقارنةً بسعر 2,955.5 دولار قبل أسبوع، مع استمرار الضغوط على العملات البديلة وانكماش السيولة.

عملة

السعر: 839.13 دولار

القيمة السوقية: 114.41 مليار دولار

تراجعت BNB بنسبة 5.91% على أساس أسبوعي مقارنةً

من العملات البديلة، وارتفع درجة المخاطرة في السوق.

عملة

السعر: 1.70 دولار

القيمة السوقية: نحو 103.49 مليار دولار

تراجعت XRP بنسبة 11.23% أسبوعياً مقارنةً بسعر 1.917 دولار قبل أسبوع، في ظل ضغوط بيعية قوية على العملات البديلة، وتراجع شهية المخاطرة.

بسعر 890.8 دولار، لكنها حافظت على أداء إيجابي نسبياً على أساس شهري، بدعم من نشاط التطبيقات على شبكة باينانس.

عملة سولانا

السعر: 116.25 دولار

القيمة السوقية: 65.76 مليار دولار

هبطت سولانا بنسبة 8.46% خلال أسبوع مقارنةً بسعر 127.086 دولار، متأثرة بخروج السيولة

بنك قطر الوطني: بيئة الاقتصاد الكلي لا تزال داعمة للأسواق الناشئة في عام 2026

فرغم التراجع الأخير في قيمة الدولار الأمريكي، لا تزال التقديرات تشير إلى أنه مبالغ في تقييمه وفق مقاييس سعر الصرف الحقيقي.

واعتبر التقرير في هذا الإطار أن العوامل الهيكلية، بما في ذلك محاولات تقليص الاختلالات الخارجية في الاقتصاد الأمريكي، قد تواصل الضغط على الدولار على المدى المتوسط حيث يسهم ضعف الدولار في تقليص مخاطر العملات بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتخفيف أعباء خدمة الديون على الاقتصادات الناشئة، وخفض علاوات المخاطر عبر مختلف فئات الأصول.

وفي الوقت نفسه، رجح التقرير أن تتجه السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة نحو مزيد من التيسير إذ تشير توقعات الأسواق إلى احتمال استمرار خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، مع اقتراب سعر الفائدة الرئيسي من مستوى 3 بالمئة بنهاية عام 2026 ما يؤدي إلى تقليص العائد النسبي على الأصول الأمريكية، ويفسر الاهتمام المتزايد بدول مثل البرازيل والمكسيك وإندونيسيا وجنوب إفريقيا.

وفيما يتعلق بالقوة الثالثة، فتمثلت وفق التقرير في اختلالات التوزيع الهيكلي في المحافظ الاستثمارية العالمية حيث أدى الأداء المتفوق للأصول الأمريكية خلال العقد الماضي إلى تركيز كبير في الاستثمارات العالمية داخل الولايات المتحدة، مقابل تمثيل منخفض نسبياً للأسواق الناشئة.

ويختتم التقرير تحليله بالإشارة إلى أن أي إعادة توازن محدودة في هذه المحافظ، سواء بدافع التنوع أو إدارة المخاطر، قد تحدث تدفقات رأسمالية كبيرة نحو الأسواق الناشئة، التي تتمتع بأفاق نمو أفضل وتقييمات أكثر جاذبية للمستثمرين.

2026 تبدو إيجابية بشكل عام، رغم استمرار التحديات والمخاطر الخاصة بكل دولة على حدة موضحاً أن السياق الكلي العالمي لا يزال يوفر مجموعة من العوامل الداعمة التي من المرجح أن تعزز جاذبية هذه الأسواق. ولخص التقرير أبرز هذه العوامل في ثلاث قوى عالمية رئيسية تتمثل الأولى في التحول التدريجي للدورة الاقتصادية العالمية نحو مسار أكثر ملاءمة للأسواق الناشئة.

ولفت في هذا الإطار إلى أنه بعد فترة من التباطؤ المتزامن عالمياً، وخاصة في قطاع التصنيع، بدأت مؤشرات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الكبرى تظهر علامات تعاف دوري وذلك بالتزامن مع انطلاق دورة استثمارية جديدة كثيفة الاعتماد على رأس المال، مدفوعة باتجاهات هيكلية طويلة الأجل، مثل التوسع السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتصاعد المنافسة الجيوسياسية في القطاعات الاستراتيجية، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، وتسارع التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة.

وقال التقرير إن مثل هذه المراحل من النمو كثيف رأس المال شكلت بيئة مواتية للأسواق الناشئة، إذ تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الأولية والوسيطة، وتحسين شروط التبادل التجاري، ورفع إيرادات الصادرات، كما أنها تعزز تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، في ظل ارتفاع شهية المستثمرين للمخاطر.

وأضاف أن العديد من الاقتصادات الناشئة تدخل هذه المرحلة بأوضاع مالية كلية أكثر متانة، وسياسات اقتصادية أكثر مصداقية، ومستويات فائدة حقيقية إيجابية، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين الدوليين.

أما العامل الثاني، الذي استند إليه التقرير فيربط ديناميكيات أسعار الصرف وأسعار الفائدة العالمية،

رأى بنك قطر الوطني (QNB) أن الإطار الاقتصادي الكلي لعام 2026 لا يزال داعماً لأصول الأسواق الناشئة، رغم استمرار التقلبات، وزيادة أهمية اختيار الاستثمارات بعناية، لا سيما مع تلاقى دورة استثمار عالمية جديدة وظروف نقدية مواتية وإعادة توازن محتملة في المحافظ الاستثمارية، ما يمنح هذه الأصول موقعا قويا لتحقيق أداء إيجابي وربما التفوق على نظيراتها في الأسواق المتقدمة خلال العام المقبل. وأوضح البنك في تقريره الأسبوعي أن أصول الأسواق الناشئة خلال عام 2025 شهدت تحولا لافتا بعد سنوات من الأداء الضعيف والتراجع النسبي مقارنة بالأسواق المتقدمة، مشيراً إلى إسهام تحسين البيئة الاقتصادية العالمية إلى جانب التدفقات الرأسمالية القوية واستقرار الأوضاع المالية الكلية في العديد من الدول الناشئة، في تحقيق هذه الأصول أداء متفوقاً للمرة الأولى منذ فترة طويلة.

ووفقاً لتقديرات معهد التمويل الدولي، فقد تجاوزت التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى الأسواق الناشئة 223 مليار دولار خلال عام 2025، وهو ما انعكس في عوائد إجمالية فاقت 34% على أسهم هذه الأسواق.

وأرجع التقرير التحسن المشار إليه إلى عدة عوامل رئيسية، في مقدمتها تراجع قوة الدولار الأمريكي، وتخفيف السياسات النقدية على المستوى العالمي، إضافة إلى النمو القوي في عدد من الاقتصادات الناشئة.

واعتبر البنك أن هذه الظروف ساعدت في تحسين شهية المستثمرين للمخاطر وإعادة توجيه رؤوس الأموال نحو فئات أصول كانت تعاني من ضعف الاهتمام في السنوات السابقة.

وأشار إلى أن التوقعات لأصول الأسواق الناشئة لعام

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



مطلوبات الشركات المدرجة مقابل حقوق مساهمين بلغت 17.144 مليار دينار
مستوى الدين يمثل 1.85 مرة إلى حقوق الملكية
16.5 مليار مطلوبات قطاع الخدمات المالية... والاتصالات 4.4 مليار دينار

مطلوبات الشركات المدرجة مقابل حقوق مساهمين بلغت 17.144 مليار دينار
مستوى الدين يمثل 1.85 مرة إلى حقوق الملكية
16.5 مليار مطلوبات قطاع الخدمات المالية... والاتصالات 4.4 مليار دينار

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 32

رقم العدد 573

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثانية

الأحد 13 من شعبان 1447 هـ • 1 فبراير 2026 م

صناديق التحوط تكثف رهاناتها لصعود أسعار النفط وسط المخاطر الجيوسياسية



سجلت صناديق التحوط أعلى درجات التفاؤل حيال خام برنت منذ أوائل أبريل، بالتزامن مع حديث الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن تعزيز الوجود العسكري الأميركي قرب إيران، في وقت يترقب فيه المتداولون تداعيات عاصفة شتوية شديدة.

رفع مديرو الأموال مراكزهم الشرائية على خام برنت بمقدار 19409 عقود لتصل إلى 377371 عقداً خلال الأسبوع المنتهي في 20 يناير، وهو أعلى مستوى يُسجل منذ قرابة 10 أشهر، وفق بيانات "آي سي إي فيوتشرز يوروب" (ICE Futures Europe). كما ارتفعت المراكز الطويلة على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى في ستة أشهر، بحسب بيانات لجنة تداول السلع الآجلة (Commodity Futures Trading Commission).

كان ترامب قد قال هذا الأسبوع إن أسطولاً في طريقه إلى الشرق الأوسط، ما أوجع مخاوف من ضربات أميركية محتملة في المنطقة الغنية بالنفط. وتستحوذ إيران على نحو 3% من الإمدادات العالمية، مع إنتاج يقترب من 3.3 مليون برميل يومياً. انعكست هذه التصريحات على حركة

جزء من الإنتاج المحلي. وأفادت «إنرجي أسبكتس» (Energy Aspects) بأن إعصار فيرن الشتوي أدى إلى إيقاف إنتاج يناهز مليوني برميل يومياً من النفط الأميركي عند ذروتها.

تعطل الإمدادات الأميركية
في الوقت نفسه، تسببت موجة الصقيع التي اجتاحت الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي في تعطل عدد من مصافي النفط على ساحل الخليج، إلى جانب تأثر

الأسواق، إذ ظلت خيارات الشراء باهظة الثمن بشكل غير معتاد مقارنة بخيارات البيع، كما اتسعت الفروق السعرية الفورية في كلا معياري النفط، لتدخل السوق في حالة تراجع سعري أوضح.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل كلمة «اشترك» عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاافت علمه المستثمر الأجنبي، والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «اقتصادية» في الإفصاح
وتأخر «بيتك» في الإفصاح

20 أكتوبر - 23 نوفمبر
مطلوب ضوابط إضافية من والى
المعارضة تضمن سرعة الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر - 23 نوفمبر
مطلوب ضوابط إضافية من والى
المعارضة تضمن سرعة الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر - 23 نوفمبر
مطلوب ضوابط إضافية من والى
المعارضة تضمن سرعة الإفصاح



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf